



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



ADSL الجديد

«عدل مين والناس نايمين» [12]

الافتتاحية

2254

الطريق الإجباري الوحيد!

عاد إلى الواجهة، مع تقديم دي مستورا استقالته، الطروحات المعادية للقرار 2254؛ سواء تلك التي تأتي من طرف متشددين محسوبين على المعارضة، أو تلك الآتية من متشددين محسوبين على النظام. أما الطرف الأول، فقد عاد يكرر نغمة الشروط المسبقة ويتجح علناً أن كل ما يقوم به بخصوص العملية السياسية ليس إلا مراوغة، لأنه «متأكد أن النظام لن يدخل في العملية السياسية». يستكمل هذا الطرف طرحه بأنه ينتظر الضغط الدولي ليس لدفع النظام لدخول العملية السياسية، بل لدفعه خارج المعادلة بأكملها، أي: لإسقاطه، ويبدد الأمريكي «الذي عاد للتدخل النشط والقوي في الشأن السوري» حسب مزاعمهم، ورغباتهم. أي: أن هذا الطرف المنسجم كلياً مع الطرح الأمريكي، لم يتعامل بصدق ولو ليوم واحد مع القرار 2254 الذي يقول بالتوافق بين الطرفين، لا بإسقاط أحد الطرفين للآخر.

الطرف الثاني، قرين الأول وسنده، والذي يتعامل بالعقلية نفسها في نهاية المطاف، عاد للقول إن عملية جنيف قد انتهت وتم إعلان فشلها باستقالة دي مستورا، ويذهب أبعد من ذلك، إلى حيث يريد الذهاب من الأساس، فيقول إن القرار 2254 قد بات من الماضي ولم يعد قابلاً للتطبيق، وبالتالي فإن الحل سيكون عبر «حوار داخلي» على غرار مؤتمر صحاري، الذي لم يثمر شيئاً ليس لقلة أهميته «وقد كان في وقته خطوة مهمة»، بل لأن توصياته لم يجر تنفيذها.

يلتقي الطرفان، كعادتهما، في انسجامهما، الواعي أو غير الواعي، مع الاتجاه الأمريكي؛ فما يريده الأمريكيان وضوحاً هو إدامة الاشتباك أطول فترة ممكنة، ولذلك نراهم يشغلون على تهيئة الأرضية لبقاء سورية موزعة على مناطق نفوذ «غير مؤقتة»، مع بقاء كل منطقة على حالها المتأزم والمنفصل عن بقية المناطق.

يلتقي الطرفان أيضاً، في انتمائهما إلى فضاء سياسي قديم لا يمكن له أن يستوعب أن السوريين أصواتاً يجب أن تسمع، ويجب أن تقرر مصيرها بنفسها؛ ما يعرفونه أن النخب هي من تقرر، هي من تتحاصر، والشعب أداة تلك المحاصصة وموضوعها، وليس إلا!

ما يعجز الطرفان عن فهمه، وربما ما يخشيان مواجهته، هو أن العصر الأمريكي بكل موبقاته إلى أفول، والعصر الجديد الذي يشكل 2254 أحد ملامحه الأولى والمهمة، هو عصر ستكون للشعوب فيه الكلمة العليا.

إن تنفيذ القرار 2254 الذي تم فرضه فرضاً من القوى الصاعدة، وبالضد من مصلحة وإرادة المجموعة الغربية، تحول مع اشتداد الصراع حوله مرات عديدة إلى تخوم حرب شاملة، إلى ممر إجباري، ليس بالنسبة لسورية باتجاه الحل فحسب، بل وبالنسبة للقوى الصاعدة نفسها باتجاه العالم الجديد، ولذلك فإن القرار ماضٍ باتجاه التنفيذ، وإن كان ذلك عبر صعوبات وعقبات عديدة. ما ينبغي أن يعلمه المتشددون من كل الأطراف أن كل من يساهم في إعاقة تطبيق هذا القرار، يكون قد وضع نفسه بيده في صف قوى العالم القديم المتراجعة والأفلة، وعليه أن يتحمل تبعات ذلك، بمقابل أن من يدفع باتجاه تنفيذ هذا القرار، حتى وإن كان أعاق سابقاً، فإن هناك بقية من أمل أن يكون له مكان في العالم الجديد!

شؤون استراتيجية



فيسبوك بعد الرأسمالية...
تحرير التواصل العالمي

20

شؤون محلية



قروش النت
وقروشنا

09

ملف «سورية 2018»



نهاية خدمة
دي مستورا

07

شؤون عمالية



الدعم لكل شي
إلا للأجور!

03

الحركة العمالية بين الأمس واليوم ماذا تغير؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال القطاع الخاص في الواجهة؟

في الجولات التي تقوم بها القيادة النقابية للمحافظات للإطلاع على واقع العمال في المنشآت الإنتاجية بما فيها بعض معامل القطاع الخاص، جرى التأكيد على أهمية تنسيب عمال القطاع الخاص إلى المظلة النقابية، عبر التواصل مع أرباب العمل للسماح لعمالهم بالانتماء إلى النقابات، وجاء التأكيد على ذلك انطلاقاً من أن القطاع الخاص يكبر وأعداد عماله بازدياد ومن هنا يكتسب هذا التوجه أهميته بالنسبة للنقابات، وأن النقابات ليست لعمال القطاع العام فقط، بل هي لعمال سورية جميعاً، وهذا صحيح من حيث المبدأ، ولكن ماذا يعني تنسيب العمال فقط على أهميته بالعلاقة الحميمة مع أرباب العمل؟ وما هو رأي العمال وما هي الوسائل والأدوات التي ستقتنع العمال بأهمية انتسابهم وضرورته في الدفاع عن مصالحهم وتجربتهم مع أرباب العمل التي هي بكل المقاييس خاسرة لصالح أرباب العمل، الذين تؤيدهم القوانين والتشريعات وجهاز الدولة وحركة نقابية دورها وسيط بين العمال وأرباب العمل في حال كانت موجودة في هذا المعمل أو ذاك.

يمكن أن نشير إلى أهم مدينة صناعية من تلك المدن التي أقيمت، مدينة عدرا الصناعية، التي تضم وفق إحصاء حتى عام 2016 ما يقارب الـ 630 شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، يعمل فيها آلاف العمال والمهندسين، والجميع خاضع لقانون العمل 17، حيث تتراوح تلك الشركات في تطبيق القوانين على عمالها، وخاصة تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية بأجرهم الحقيقي الذي يتقاضونه، والأغلبية منهم لا يخضعون للضمان الصحي.

أمام هذا الواقع المتطور للقطاع الخاص في الصناعات وأعداد العمال بصفتهم المهنية، كيف سيعمل التنظيم النقابي من أجل الوصول إلى أغلبية العمال ليكونوا في إطاره على أساس تلك الصناعات التي يعملون فيها وشروط عملهم المختلفة؟ ما هي الخطوات المطلوبة من أجل التعريف بالتنظيم النقابي ومهامه، والحقوق التي سيقدمها للعمال بالقضايا المختلفة، كي يتحول التنظيم النقابي بالنسبة للعمال المرجعية التي يستندون إليها لتحصيل حقوقهم وتطويرها، مع تطور متطلبات الحياة وتغيرها؟

لقد قامت بعض النقابات بزيارات إلى المدينة الصناعية على فترات متقطعة، ولكن هل هذا كاف كي توجد تلك العلاقة المفترضة بين التنظيم النقابي والعمال في مجموع المدن الصناعية وغيرها من المواقع من أجل تنسيب العمال ومشاركتهم في نضالهم من أجل حقوقهم المختلفة؟

■ عادل ياسين

فخاضوا نضالاتهم تلك انطلاقاً من وعيهم لمصالحهم الأولية التي تشكلت بفعل التجربة المريرة التي عاشها العمال قبل هذه المرحلة «الاستقلالية»، والتي تطور فيها هذا الوعي بعد تلك المرحلة بفعل عوامل عدة، وأهمها: تطور الصناعة من الحرفة اليدوية إلى الآلة، ودخول قوى وأفكار جديدة سلحتهم ببرامج، وكانت على رأس نضالاتهم بمختلف مراحلها، حيث ساهمت تلك العوامل مجتمعة بالانتقال إلى مراحل نضالية متقدمة، مثل: الإضرابات والاعتصامات العمالية الشاملة التي كانت تحدث في كل المدن الرئيسية التي فيها صناعات، والتي لعب فيها المناضلون الأوائل دوراً ريادياً في قيادتها وتحقيق وحدة الحركة العمالية والنقابية، وخلق أشكال مختلفة من التضامن فيما بين العمال المضربين، فإذا أضرب عمال حمص تكونت صناديق المساعدة من تبرعات عمال دمشق وحلب لدعم ذلك الإضراب مهما طال أمده، وبهذا تكون التضامن بين أبناء الطبقة العاملة السورية، وأصبحوا قوة وطنية أساسية تناضل ليس من أجل حقوقها فقط، بل من أجل الدفاع عن الوطن أيضاً.

أي: أن قوة الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية لم تأت من فراغ، بل ولدت في خضم المعارك الوطنية والطبقية التي خاضتها إلى أن وصلت

لمرحلة استطاعت فيها انتزاع حقها بقوانين عمل لبّت إلى حد ما جزءاً من حقوقها، ونظمت علاقاتها مع أرباب العمل.

لقد جرى تطور كبير في واقع الطبقة العاملة من حيث عددها ومستواها التعليمي والمهني وتجمعها في منشآت صناعية كبيرة نسبياً، خاصة منذ تأميم المعامل في عهد الوحدة وإلى الآن، وتوسع التنظيم النقابي في مهن جديدة لم تكن موجودة سابقاً وتعتمد التكنولوجيا المتطورة في الصناعة، حيث انعكست تلك التطورات إيجابياً على واقع الطبقة العاملة، من حيث استقرار أجورها وتناسبها إلى حد ما مع الأسعار الراجحة في تلك المرحلة التي رفع فيها شعار «المعامل للعمال»، وأن سورية في مرحلة الانتقال للاشتراكية، بينما واقع حال علاقات الإنتاج ليس كذلك، فقد كانت تسير باتجاه معاكس لتلك الشعارات المرفوعة، والتي ما زالت متضمنة في قانون التنظيم النقابي 84/ والعديد من الوثائق الأخرى، مما خلق تناقضاً بين ما هو مرفوع من شعارات وما يمارس على الأرض من إجراءات تجاه كل انجازات تلك المرحلة اقتصادياً واجتماعياً، وتعمقت تلك التناقضات أكثر مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي جوهره اقتصاد السوق فقط، وما رافقه من إجراءات، وما طرح من سياسات اقتصادية شككت في بدايتها

بجدوى ما أنجز وما يتحقق، إلى حد أن القطاع العام لم يعد قادراً على تحقيق النمو المطلوب.

ومع كل تلك التبدلات المؤلمة التي جرت من الضروري أن تقوم النقابات بمراجعة حقيقية تمكنها من إعادة دورها الريادي التي كانت تقوم به من أجل مصالح الطبقة العاملة، والدفاع عن الإنجازات التي كانت شريكة حقيقية في تحقيقها، دون أن تكبل نفسها ومن طرف واحد بشراكة لا يرغب بها الطرف الآخر، إن تجاوز هذا الوضع سيردم الهوة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية.

السياسات الاقتصادية التي سارت بها الحكومات المتعاقبة وانعكاسها على حقوق العمال ومصالحهم، وعدم استجابة الحكومة للمطالب التي يطرحها العمال، وتدويرها من عام إلى آخر دون جدوى، خاصة الطلب الأساسي والمستمر للعمال بزيادة أجورهم لتناسب مع مستوى المعيشة المتدهور باستمرار، كان ينعكس في المؤتمرات النقابية برفض العمال لتلك السياسات وتذمرهم منها.

إن تصاعد حدة الاستياء عند العمال وتذمرهم بسبب أوضاعهم المعيشية وخسارتهم للكثير من حقوقهم، واستمرار السياسات الحكومية على الوتيرة نفسها، سيدفع العمال للبحث عن وسائلهم الخاصة وإيجاد أدواتهم التي تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم بما فيها حقهم بأجور عادلة تلبي حاجاتهم الأساسية.

**قوة الطبقة
العاملة السورية
وحركتها
النقابية لم تأت
من فراغ بل
ولدت في خضم
المعارك الوطنية
والطبقية**

الدعم لكل شيء إلا للأجور!



من يستمع ويشاهد التصريحات التي يدلي بها المسؤولون - حول توجهات الحكومة بالدعم التي تنوي تقديمه للقطاعات المختلفة- يعتقد أن أمراً جليلاً سيحدث وأن حياة المواطن ستتغير وتقلب رأساً على عقب، لما لا وقد تعود مواطننا على مثل تلك التصريحات التي لا يصيبه من حبها جانب، بل تذهب إلى مطارح أخرى، ولا تعود عليه باليمن والسلوى التي يعدنا فيها المسؤولون بتصريحاتهم حيث لا تتعدى الفضاء الذي أطلقت من خلاله، وهذا الواقع ليس بالجديد، بل هو مستمر مع الحكومات السابقة واللاحقة.

المجلس الأعلى للتخطيط أقر خطة طموحة ورفع فيها عيار الدعم، ولكن ليس لنا نحن الفقراء والمساكين وأبناء السبيل الفاقدين لحقنا فيما تغدقه الحكومة من وعد بالدعم فالخطة الطموحة التي أقرتها الحكومة وكما عبرت عنها هي خطة اقتصادية واجتماعية «تنموية وانتاجية» في الزراعة والصناعة والسياحة تلك الخطة تقضي بتخصيص كتلة نقدية ثابتة للقطاع الخاص الصناعي- الزراعي والسياحي.

من حيث المبدأ لسنا ضد الدعم المفترض للاقتصاد الحقيقي الزراعي الصناعي، بل لا بد من دعمه وتطويره في القطاعين الخاص والعام ليحقق نسب النمو المطلوبة في التنمية، التي في حال تحققها بنسبها الضرورية ستكون قاعدة الانطلاق للتخلص من المشكلات والأزمات التي أصابت شعبنا قبل الأزمة وأثناءها مثل: الفقر والبطالة والتهمة وغيرها من الأزمات ولا نعتقد أن الحكومة بسياساتها الليبرالية

بحث حناجر
العمال
وهم يطالبون
بزيادة الأجور
والتصريحات
تقول انتظروا
مفاجأة

لأن الزيادة ستكون «موشلون ما كان بدمك تقربوا الفقر بعد الزيادة التي عم نودكم فيها وعيش يا لحتى ينبت الحشيش والعمال وبقية الفقراء ما لهم شيء غير الدعاء للحكومة» لعل الله يلهمها الهداية ويلهم الفقراء الصبر والسلوان وتنتظر الحكومة بعين أن يكون المواطنون الفقراء متساويين مع غيرهم بالكتل المالية المخصصة للدعم مثل غيرهم من أصحاب الحظوة والجاه.

من باب أولى أن تقدم الدعم للفلاحين الذين تضررت موسمهم بفعل الظروف المناخية وعدم قدرتهم على تأمين المبيدات الزراعية من السوق السوداء لارتفاع أسعارها ولعدم الوثوقية بها. خطة الدعم الطموحة التي أقرها المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي لم يكن على جدول أعمالها دعم الأجور، حيث بحث حناجر العمال وهم يطالبون بزيادتها، ولكن دائماً تصدر التصريحات القائلة انتظروا مفاجأة

قادرة على اجتراح المعجزات المطلوب اجتراحها طالما أن تلك السياسات في تكوينها الأساسي وضد عقلها أن يكون هناك اقتصاد حقيقي صناعي زراعي ناهض ومتطور، وإلا لكانت دعمت المناطق الصناعية عوضاً عن محاولة ترحيل الصناعيين إلى مناطق أخرى سيتكلفون من خلال هذه العملية المبالغ الطائلة التي يمكن توظيفها لتطوير منشاتهم كما هو جار في منطقة القابون الصناعية، وكذلك كانت

الطبقة العاملة



مصر - إضراب مفتوح

دخل عمال مصنع «يونيوناير» لإنتاج الأجهزة الكهربائية في مصر يوم 18 تشرين الأول، في إضراب مفتوح واعتصموا داخل المصنع، مطالبين بزيادة الرواتب ليكون الحد الأدنى ثلاثة آلاف جنيه (168 دولاراً) شهرياً، ووقف تعسف إدارة الشركة. وأكد العمال استمرار اعتصامهم رغم أنهم فوجئوا بالإدارة تستعين عليهم بالشرطة.

ومن المطالب أيضاً تعديل مواعيد العمل لتكون من الثامنة والربع صباحاً وحتى الخامسة والربع مساءً، وعدم تأخير المرتبات عن بداية كل شهر، وتوفير الخامات اللازمة للإنتاج.

بدأت أزمة عمال المصنع مع الإدارة، بسبب ما وصفوه بـ«غلاء المعيشة وعدم احترام العلاقة التعاقدية للعمل».



السنگال - احتجاج من الأجر

أعلن 500 عامل سنغالي إضرابهم عن العمل في أكبر مشروع اقتصادي تركي بإفريقيا احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم.

وذكرت صحف تركية أن 500 عامل يعملون في مشروع بناء سوق للجملة في العاصمة السنغالية دكار، أعلنوا إضرابهم عن العمل يوم 13 تشرين الأول بعد أن فشلت شركة -«دوجانلاريتيريم» القابضة التركية التي تمتلك العلامة التجارية «كيليك» موبيليا للآثاث- في دفع رواتب العمال.

وتعكف الشركة التركية على بناء سوق للبيع بالجملة في دكار، ستكون الأكبر في إفريقيا، حيث تركز نشاطها الاستثماري في السنوات الأخيرة في مشروعات البناء والطاقة.

وقالت الصحف: إن فشل الشركة في دفع رواتب العمال، يعد مؤشراً على أن المشكلات الاقتصادية في تركيا امتدت إلى إفريقيا.



سويسرا - عمال البناء

نظم نحو 1800 عامل بناء -مضربين عن العمل- مسيرة في شوارع جنيف للاحتجاج على تفاقم ظروف العمل يوم 16 تشرين الأول، ويأتي هذا بعد احتجاج مماثل نظمته حوالي 3000 عامل في كانتون تيتشينو يوم الاثنين 15 تشرين الأول. وتضمنت الاطلاقات التي حملها المتظاهرون دعوة إلى «وقف الإغراق في الأجور»، و«نحن نناضل من أجل اتفاقية عمل جماعية جديدة»، و«نعم، ولكن ليس بأي ثمن».

وتعد الإضرابات عموماً في سويسرا نادرة نسبياً. وتأتي في اللحظة التي تتواصل فيها المفاوضات للتوصل إلى اتفاق جديد مع النقابات في قطاع البناء، وتنتهي الاتفاقية المعمول بها حالياً في نهاية هذا العام.

توجد في جنيف حوالي 1400 شركة إنشاءات يعمل فيها حوالي 12,000 شخص.



كوستاريكا - ضد الضرائب

تظاهر المئات من مواطني كوستاريكا يوم 16 تشرين الثاني، احتجاجاً على خطة للإصلاح المالي، وتجمع متظاهرون يحملون لافتات كتب عليها «لا مزيد من الضرائب» أمام المحكمة العليا. ويأتي الإضراب احتجاجاً على خطة مالية من شأنها أن تلغي العلاوات التحفيزية الخاصة برواتب الموظفين الحكوميين، وتستبدل ضريبة المبيعات «التي يسدها المستهلك النهائي لبائع التجزئة» بنسبة 13%، بضريبة القيمة المضافة بنسبة 13% والتي يتم تسديدها للبايعين كافة خلال كل مرحلة من مراحل مرور السلعة بسلسلة إجراءات العرض منذ التصنيع وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي.

وتقول النقابات العمالية: إن الخطة لن تفيد سوى الشركات الكبيرة، في حين تلقي العبء على دافعي الضرائب العاديين.

عمال بلا حقوق



يعمل بائعوا الألبسة في صالات العرض في ظروف عمل صعبة للغاية، فرغم عملهم السهل نسبياً مع عمال في معامل الإنتاج إلا أنهم يشتركون معهم في أنهم يتعرضون للاستغلال والعمل لساعات طويلة تصل إلى 10 ساعات عمل يومياً وبرواتب ضئيلة، ودون أية حقوق أخرى، مثل: إجازات أو تسجيل في التامينات الاجتماعية، وهم معرضون للطرد في أية لحظة، فوضع إعلان على باب المحل «نحن بحاجة للعمال» بعد ذاته يعتبر ضغطاً على العمال وتهديداً لهم بأنه يمكن الاستغناء عن خدماتهم بأية لحظة.

بهم، بل هم متروكون ضحية لأرباب العمل يستغلونهم كيف ما شاؤوا وما أرادوا، ولا يوجد قانون يضمن حقوقهم حتى قانون العمل غير مشمولين به بسبب عدم وجود عقد عمل، وعدم تنظيم شروط وظروف عملهم، ولا يستطيعون المطالبة بأي حق من حقوقهم لأن الطرد سيكون مصيرهم وسيعودون إلى البطالة يبحثون عن فرصة عمل أخرى قد لا يحظون بها لسنين.

لتشغيل النساء، وبرواتب ضئيلة بسبب اعتبار أرباب العمل بأنهن لا يملكن الخبرة الكافية في العمل وهن أيضاً لا يعرفن حقوقهن التي يجب أن يطالبن بها وجل همهن هي أجرتهن الشهرية التي يصرفنها لمساعدة أسرهن خلال الأيام الأولى من الشهر فقط. وطبعاً الحكومة والنقابات لا يرون هؤلاء العمال، ويعتبرون أنفسهم بأنهم غير مسؤولين عنهم ولم يعر أحد الاهتمام

عمل النساء

بسبب ظروف الأزمة السورية اضطرت العديد من النساء للنزول إلى سوق العمل ولأنهن لا يملكن أية خبرة في أية أعمال اضطرن للعمل بكاعات في مختلف المجالات وفي صالات بيع الألبسة، وبدأ استغلال أرباب العمل لهن وتشغيلهن لساعات طويلة حتى الساعة 10 ليلاً وبشكل مخالف لقوانين العمل التي تنص على شروط محددة

وأغلب هؤلاء العمال هم من فئة الشباب الجامعي الذي يضطر للعمل من أجل تأمين مصروفهم وتكاليف دراستهم، ورغم أن ساعات عملهم لا تتوافق مع دراستهم إلا أنهم لا يملكون أي خيار آخر، وقد تحدث أحدهم قائلاً: إنه لا ينام سوى أربع ساعات في اليوم لكي يوفق بين عمله ودراسته الجامعية.



تنفذ وزارة الصحة القانون رقم 17 لعام 2017 والقانون نص على نقل الممرضين إلى شواغر تحدث حكماً لهذه الغاية، وأين الحكومة من رقابة تطبيق القوانين التي تصدرها أم أنها تصدر القوانين فقط ولا تطبقها أم أن إصدار قانون شيء وتطبيقه شيء آخر.

الأجور الشهرية للمشمولين بالقانون وفق جدول الأجور والفئات الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004. إلى متى ستبقى الحكومة تتعامل مع مطالب عمالها بكثير من التسويف والمماطلة لا سيما أن مطالبهم محقة وقد صدر قانون ينصفهم فلماذا لا

الممرضون.. 6 سنوات انتظار!

بعد نضال ست سنوات من قبل الممرضين خريجي قسم التجسير في التعليم المفتوح صدر القانون رقم 17 لعام 2016 والذي ينص على أن ينقل الممرضون العاملون لدى الجهات العامة خريجو برنامج التجسير ضمن نظام التعليم المفتوح الدارسون في كليات التمريض من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى بعد حصولهم على الإجازة الجامعية في التمريض على شواغر محدثة حكماً وتطوى شواغر الفئة الثانية المقابلة.

الممرضين الذي فرض عليهم القانون خدمة الدولة ضعفي مدة دراستهم الجامعية، حيث درسوا ثلاث سنوات تمريض ثم سنتين في قسم التجسير في كليات التمريض في جامعة تشرين وتخرجوا عام 2011، ومنذ ذلك العام وخريجو برنامج التجسير ضمن نظام التعليم المفتوح الدارسين في كليات التمريض ينتظرون إنصافهم، وكان مجلس الوزراء قد صادق في شهر كانون الأول لعام 2016 على مشروع نقل الممرضين من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى ولفتت المادة الثالثة من القانون إلى مراعاة

ولكن إلى اليوم وبعد مرور عام ونصف على صدور القانون لم يتم تعديل وضع الكثير من الممرضين، حيث تقوم وزارة الصحة بإصدار التعليمات التنفيذية وإلى الآن لم يتم تعديل أوضاع الممرضين من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى، مع العلم أن القانون يهدف إلى رفع مستوى الأطر التمريضية وتحسين مستوي مهاراتها العلمية والنظرية وتحسين مستوى الخدمات التمريضية المقدمة للمواطنين في المؤسسات الصحية، فالتأخير في تنفيذ هذا القانون يضر بالمؤسسات الصحية وبمصالح هؤلاء

من أول السطر

■ نبيل عكام

عمالة الأطفال

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل إحدى المواثيق الدولية التي تُعنى بحقوق الأطفال المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية وقد أقرت المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل بأن من حق الطفل أن يتمتع بالحماية من مزاولة أي عمل يرجح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، وأكدت الاتفاقية على الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية وضع القواعد الخاصة بتحديد حد أدنى لعمر الطفل للالتحاق بالعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه. كذلك اتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والتربوية كافة التي تضمن تنفيذ هذه المادة

وقد أقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليه. وحظرت المادة 3 من الاتفاقية استخدام أشكال الرق كافة أو الممارسات الشبيهة بالرق. العمل القسري أو الإجباري. بما في ذلك التجنيد الإجباري للأطفال. تشغيل الطفل في أنشطة غير مشروعة. الأعمال التي قد تؤدي إلى الإضرار بصحته، مثل: العمل على الآلات أو المعدات الخطرة، والعمل في المناجم، أو تحت المياه أو على ارتفاعات خطيرة، الأعمال التي تزاوّل في بيئة غير صحية يمكن أن تعرض الأطفال للخطر، على سبيل المثال درجات الحرارة المرتفعة، ومستوى الضجيج العالي، أو العمل أثناء الليل والعمل لساعات طويلة. وألّزت المادة 7/ من الاتفاقية الدولة على اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان تطبيق قواعد هذه الاتفاقية بشكل فعال، ونوّهت إلى أهمية التعليم الإلزامي في القضاء على عمل الأطفال وقد عرفت الطفل في المادة 2/ منها جميع الأشخاص الذين دون سن الثامنة عشرة من العمر. أما قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 فقد اعتبر الطفل أو الحدث الذي لم يمتد إليه التعليم الأساسي أو لم يتم الخامسة عشرة من العمر. لكنه سمح من جانب آخر في المادة 116/ بتشغيل الحدث بعد موافقة الولي أو الوصي الخطية. وقانون العمل رقم 50/ لعام 2004 الخاص بعمال الدولة، فقد اعتبر الحدث في المادة 7/ - ب - الذي لم يمتد سن الثامن عشرة من عمره إلا أنه أعطى استثناءً لتشغيل الأحداث في المواقع الإنتاجية ضمن الشروط والحالات الواردة في النظام الداخلي للجهة صاحبة التعيين.

نهاية خدمة دي مستورا

دليقان: الأمم المتحدة تبديل السلوك قبل الوجود



ممن لا يريدون حلاً في سورية وإنما يريدون إبقاء هذه النقطة، نقطة توتر تمنع الدول الصاعدة المنافسة لأمريكا بالمعنى الاقتصادي أساساً والسياسي والعسكري تالياً من التقدم فعلياً لعكس ميزان دولي جديد.

الدور الروسي والمبعوث الجديد

مسألة تعاون الروس تحديداً مع المبعوث الأممي هي مسألة لها طابعها الدبلوماسي القانوني، بمعنى أنهم معنيون في حل الأزمة السورية، من مصلحتهم إنهاء هذه الحرب وبالتالي هم يتعاونون مع المبعوث الدولي بغض النظر عن رأيهم بسلوكه، واعتقد أن تصريحات الروس الأخيرة ابتداءً بتصريح نيبزييا في مجلس الأمن ووصولاً لتصريحات لافروف وغيره من المسؤولين الروس بينت ما هو الموقف الحقيقي والعميق للروس من دي مستورا، وهو موقف غير راض نهائياً عن سلوك المبعوث الدولي. إن للروس دوراً اليوم في تعيين المبعوث الدولي الجديد، وهذا الأمر هو انعكاس فعلي لتوازن القوى الدولي الجديد. فمن غير المقبول أن يأتي مبعوث دولي جديد ميال إلى الغرب، المطلوب أن يكون دوره يمثل فعلياً التوازن الحقيقي فإن كان توازناً صفرياً من حيث المبدأ، ما يعني أن يكون المبعوث حيادياً تجاه الطرفين الأساسيين لا أقول النظام والمعارضة فقط، بل بالمعنى الدولي الترويكاً ومجموعة الـ 2+5.

كانت الوحيدة التي حققت شيئاً فعلياً ما على الأرض، على إطار وقف إطلاق النار وتخفيض التصعيد، والدفع باتجاه تبني النقاط الـ اثنتي عشرة، وكذلك الدفع باتجاه مسألة اللجنة الدستورية. كما أن دي مستورا ارتكب أيضاً خطأ آخر، عندما عمل على التقليل من دور مستورا من مجموعة محددة ضمن المعارضة هي المعارضة المتشددة، رغم كل ما يقال عكس ذلك. حيث إنه من تحت الطاولة كان دائماً يعطي توصيات ونصائح كانت تصب في الكثير من الأحيان في إطار التعطيل. وحتى الآن في نهاية عمله، فإننا نعتقد أن حتى توقيت تقديم استقالته مطلوب منه مزيد من التعطيل وإدامة الاشتباك. لأن الأمور فعلياً شبه ناضجة لتشكيل اللجنة الدستورية وتقديم الاستقالة في هذا الوقت بالتحديد، قد يؤخرها، حيث من المعروف أن «كباشا» سيبدأ حول المبعوث الأممي الجديد، وربما تأخذ هذه المسألة وقتاً غير قصير. فتعيينه لن يكون سهلاً، بعد التجربة المريرة عبر ثلاثة مبعوثين لذلك نعتقد أنه حتى توقيت الاستقالة يخدم مسألة تعطيل الحل.

أما التعطيل كهدف فإنه يصب بمصلحة المتشددين من كل الأطراف، ممن لا يريدون حلاً، ويصب بالتالي ضد مصلحة الشعب السوري الذي يحتاج إلى الوصول إلى حل بأسرع وقت ممكن. وبالمعنى الدولي فإن التعطيل يصب بمصلحة الأمريكان ومعسكرهم

لن يأتي مبعوث دولي جديد ميال إلى الغرب المطلوب أن يكون دوره يمثل فعلياً التوازن الدولي الحقيقي

أجرى راديو روزنة لقاءً مع عضو وفد منصة موسكو، وأمين حزب الإرادة الشعبية مهند دليقان بتاريخ 20-10-2018، وكان خبر استقالة المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي مستورا، وتقييم المرحلة التي واكبها، محوراً أساسياً من محاور اللقاء. تنشر قاسيون فيما يلي أهم ما جاء في اللقاء الإذاعي المذكور.

في سورية دوراً مشابهاً لدورها في العراق أو ليبيا. ولكن هذا غير ممكن موضوعياً في الظروف الحالية، وعندما لم يتحقق ابتداء البعض بالافتراض أن السبب هو هذا المبعوث أو ذاك، وقربه من روسيا والصين وإلى ما هنالك من التفسيرات. بينما في حقيقة الأمر أن التوازن الدولي هو المختلف، وهو يفرض نفسه على سلوك الأمم المتحدة ككل، ليبداً بعكس توازن القوى الدولي الجديد تدريجياً.

بعض من أخطاء المبعوث الدولي

ولكن هذا لا يعفي شخص دي مستورا، وحقيقة أنه ارتكب مجموعة من الأخطاء أدت بمحصلة الأمور إلى إطالة عمر الأزمة السورية تحقيقاً للجدلة العملية الأمريكية الصهيونية، لأن هدف هذه الأجندة هو الاستنزاف وإبقاء الاشتباك إلى أبعد وأطول مدى ممكن. يمكن أن نذكر من بين الأخطاء الأساسية التي ارتكبها السيد دي مستورا أنه كان ميالاً دائماً للمجموعة المصغرة وبعيداً عن مجموعة ترويكاً أو مجموعة الدول الضامنة في أستانا، وقلل من شأن أستانا وسوتشي لفترة طويلة حتى أنه عمل بشكل مزدوج من تحت الطاولة ضد هذه المسارات، التي

الأمم المتحدة في الميزان الجديد

لإجراء تقييم موضوعي لشخص دي مستورا ينبغي بدايةً أن نذكر بأن الأمم المتحدة ككل، هي مؤسسة تعكس توازنات القوى على المستوى الدولي. وفي الحقيقة منذ 20-30 سنة الماضية، وتحديداً منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، فإن الأمم المتحدة كانت تعكس بكل سلوكها في القضايا المختلفة أحادية القطب، بمعنى السيطرة الأمريكية، وحين تغير هذا التوازن الدولي ودخلت على الخط قوى صاعدة جديدة وعلى رأسها روسيا والصين، فإن ذلك لم ينعكس سريعاً ضمن الأمم المتحدة، وإنما احتاج إلى بعض الوقت حتى يظهر أثر هذا التغير في ميزان القوى الدولي داخل الأمم المتحدة. ولذلك فإن المبعوثين الثلاثة في الأزمة السورية حتى الآن لا يزالون ضمن الفلك السابق، وهم أقرب فعلياً إلى الفلك الأمريكي رغم كل ما يقال ويكرر حول أن دي مستورا هو أقرب إلى الروس وأقرب إلى النظام، بينما الحقيقة هي عكس ذلك تماماً. ومن يسوق لهذا يستند إلى مفهومه لدور الأمم المتحدة ضمن الصورة الخطئية السابقة حيث كانت تلعب دور الأداة ضمن الإدارة الأمريكية، وبالتالي يرى أنه كان عليها أن تلعب

المبعوثون الثلاثة في الأزمة السورية كانوا ضمن الفلك الأمريكي رغم كل ما يقال ويكرر عكس ذلك عن دي مستورا

الشرط الغربي لإعادة الإعمار «انقلاب السحر على الساحر»



لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شعار مكرّر، يرفعونه شرطاً مسبقاً كلما تم الحديث عن إعادة الإعمار في سورية، إذ يؤكدون بأنهم لم ولن يساهموا في تمويل إعادة الإعمار السورية، إلا مع «الانتقال السياسي». فكيف يربط الغرب بين المسالتين، والأهم من كيف... ما الغاية؟ وهل يمكن أن تتحقق؟

عشائر محمود

والتنمية في سورية. ولذلك فإننا نرى رفضاً لرفع الحصار الاقتصادي المطبق على الشعب السوري، وليس فقط على أفراد محددين في السلطة أو خارجها. ولذلك أيضاً فإن الغرب يريد وضع سد في وجه انطلاق عملية إعادة الإعمار، عبر شرطه المسبق المذكور، بربط التمويل «بالانتقال السياسي».

حيث يستخدم الغربيون المماثلة، حتى في تحديد وتوضيح هذا الشرط... فغن أية مرحلة من «الانتقال السياسي» يتحدثون؟ هل يتحدثون عن بداية العملية السياسية، أم عن نهايتها والوصول إلى نتائج الانتخابات؟ كل هذا غير واضح. حيث يتركون مسألة تمويل إعادة الإعمار كأداة قد يستخدمونها في منعطفات العملية السياسية، لكسب الولاءات. أو يتركونها معلقة بالشكل الذي قد يعرقل تطبيق العملية السياسية. لأن الوصول إلى الخواتيم أي: إلى مرحلة الانتخابات، يتطلب فعلياً وجود ظروف اقتصادية - سياسية - اجتماعية في سورية مختلفة عن الظروف الحالي، ولا يمكن أن تتأمن إلا بانطلاق أولي لعملية إعادة الإعمار، لتؤمن: أوضاعاً اقتصادية أفضل، وعودة اللاجئين، وجملة الشروط التي تسمح للسوريين بالمشاركة في انتخابات نزيهة وشفافة ومضمونة دولياً دون عوامل ضغط.

اعتاد الغرب، أن عمليات إعادة الإعمار تستخدم في سياق حروبه السابقة، كأداة اقتصادية تسمح بتوطيد الأزمات. لترسخ العنف الاقتصادي، بعد استكمال استخدام العنف العسكري. وهو ما حصل في لبنان

إن عملية إعادة الإعمار السورية، ليست صفقات استثمارية وعقود شركات ومجال نشاط اقتصادي فقط، كما يتصورها البعض، بل هي قبل ذلك، جانب أساسي من العملية السياسية، لإنهاء الأزمة السورية.

الاستقرار والوصول إلى وضع آمن في سورية، هو الهدف الدولي المعلن من إطلاق العملية السياسية المرحلية دولياً. بما يهدف إلى إنهاء الأزمة السياسية الدولية الأكثر حدة وتدميراً، والمستمرة منذ سبع سنوات. وبما يمنع إعادة إنتاج وانتشار الإرهاب، ويسمح بعودة اللاجئين، ويسمح بنظام سياسي توافقي، مبني على إصلاح دستوري، وانتخابات شاملة بضمانة دولية، وغيرها من مجمل الجوانب المتضمنة في القرار الدولي 2254.

وهذا الهدف السياسي الدولي المعلن، أي: الوصول للاستقرار والسلم في سورية، لا يمكن أن يتم بأية حال من الأحوال، في ظروف التدهور وانعدام الأمان الاقتصادي، ومن هنا فإن عملية إعادة الإعمار، هي الذراع الاقتصادي للتنموي لتحويل هدف الاستقرار السياسي، عبر العملية السياسية، إلى وضع مستقر وقابل للتطور وعدم الانتكاس.

وبناء على ما سبق، فإن الأطراف الدولية المعنية بالاستقرار فعلياً في سورية، هي المعنية بالوصول إلى عملية إعادة إعمار جدية. والعكس بالعكس. فالغرب والولايات المتحدة قبل غيرها، الساعية لامتداد مشروع الفوضى في المنطقة، معنية تماماً بعدم الوصول إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية

ومن إمكانية شراء الذمم والوكلاء السياسيين المحليين.

ما كان الغرب يحققه بسهولة سابقاً في عالم يسرح ويمرح بفنون الفوضى فيه، لم يعد اليوم متاحاً. فالغرب خاسر سياسياً في مفصل الأزمة السورية، والمحدد لهذا، أن مشروعه لتصعيد الفوضى عسكرياً يتلاشى. وينجر إلى مفاصل العملية السياسية في سورية، التي تقودها القوى الدولية الصاعدة: فيضطر للموافقة على القرار 2254 حيث مصير السوريين يحدده السوريون، ويضطر للاعتراف بنتائج أستان، ونتائج سوتشي. وسيضطر لاحقاً للتحاق بإطلاق عملية إعادة الإعمار كجزء من استكمال العملية السياسية في سورية، وستتنازل عن شرطه المسبق... وكل ما علينا فعله هو أن نضع شروطنا المسبقة لمساهمة الغرب في إعمار سورية، إذ عليه أن يدفع تعويضات عما ألحقه بنا من خسائر، كما دفعت تاريخياً كل القوى الخاسرة سياسياً في الحروب.

وأفغانستان والعراق، وغيرها الكثير من الأمثلة في دول العالم النامي. عندما تحولت إعادة الإعمار إلى آلية الهيمنة المباشرة لقوى المال على قرارات الدول المدمرة. كما أنها أداة للمحاصرة الدولية السياسية عبر الوكلاء السياسيين - الاقتصاديين المحليين. لتصبح وجوه السياسة هي وجوه المال والفساد من القوى المرتبطة بمال الغرب، التي تصدر له ما تنتجه استثمارية الأزمات من أموال ومزاج.

ولكن هذه العملية كانت تتم سابقاً في ظروف سيطرة غربية على عمليات التمويل الدولية، وعلى دور الحلفاء الإقليميين، والوكلاء السياسيين المحليين، والأهم أنها كانت تتم في ظرف «بحبوحه» غربية. وكل ما سبق لن يتأمن للغرب في الظرف السوري، والمحدد في هذا الأزمة الاقتصادية التي تلوح قريباً في أفق العالم المالي الغربي وكل ما يرتبط به من الدور السياسي للمال الدولي والإقليمي،

اعتاد الغرب أن إعادة الإعمار تستخدم في حروبه السابقة كأداة اقتصادية لتوطيد الأزمات

تصريح صحفي من منصة موسكو

صدر اليوم بيان باسم هيئة التفاوض السورية عن الأعمال التي قامت بها خلال اجتماعها الدوري، وقد سجل ممثلنا اعتراضه على نقطتين في البيان، ولم يجر الأخذ باعتراضه، ولذا وجب التوضيح، لأن موقفنا في هاتين النقطتين مخالف للموقف المذكور في بيان الهيئة، وهما:

أولاً: الموقف من مسألة إعادة الإعمار: يذهب البيان إلى تأييد السلوك الغربي الذي يسيب مسألة إعادة الإعمار ويربطها بتحقيق الحل السياسي، وبذلك فإنه يخفض هذه المسألة من كونها مسألة إنسانية ما فوق سياسية إلى مسألة سياسية وورقة ابتزاز ضمن الصراع الدولي حول سورية، ويتجاهل البيان أن الغرب ومجموعته المصغرة، يمارس سلوكاً مزدوجاً في هذه المسألة، حيث بدأت الأموال



السوري، في حين استطاع الفاسدون الكبار تحويل هذه العقوبات إلى مزراب ذهب عبر تشديد احتكارهم لعدد كبير من السلع الضرورية.

ثانياً: الموقف من تسمية الثالث في

بالتدفق لقسم محدد من الأراضي السورية الواقع تحت النفوذ الأمريكي، تحت مسمى مخادع هو «إعادة الاستقرار»، في حين تستمر العقوبات الاقتصادية على سورية والتي لم يتضرر منها سوى عموم الشعب

اللجنة الدستورية: وفي هذه المسألة أيضاً، يتطابق الموقف الموجود في البيان مع المواقف الغربية التي تصر على أن الأمم المتحدة ممثلة بالسيد دي مستورا هي المعنية فقط بتسمية الثالث، الأمر الذي يخالف بيان سوتشي، وحتى القرار 2254 بأن يخرج هذه المسألة من أيدي السوريين ليضعها في يد الأمم المتحدة، في حين أن المطلوب هو التوافق بين المعارضة والنظام على تسمية الثالث، وهذا هو الطريق الوحيد الممكن لحل هذه المسألة...

إن مما يثير الاستغراب في مواقف بعض من في المعارضة، أنهم من جهة يتهمون دي مستورا بأنه «موال للروس»، ومن ثم حين يحق الحق، يتمسكون بأنه هو من يجب أن يسمى الثالث الثالث!

الحكومة.. مواعظ «أخلاقية» وسياسات معاكسة



من الاستهلاك المفتوح، إلى نظام الباقات المحدودة، ورجّح لاحقاً مصدر في الشركة العمل على بدء تطبيقه مطلع العام 2019، وكان وزير الاتصالات والتقانة في حزيران الماضي «وبعد تصريح الشركة وعلى إثر الجدل والاستياء الشعبي» قد أوضح أن الوزارة ستطبق سياسة جديدة تضمن الاستخدام «العادل» لخدمات الإنترنت من قبل جميع المشتركين. وتبرر شركة الاتصالات السياسة المزمع تطبيقها بأنها «متبعة في الكثير من دول العالم، وأنه نظام سيزيد من فعالية الخدمة وسرعته، وذلك في ظل البطء الشديد الذي تعاني منه خدمة الإنترنت في سورية».

يستنتج من هذه التصريحات بأنه لا توجد مشكلات تقنية جدية تمنع من تسريع وتوسيع الإنترنت في سورية، بل تكمن المشكلة لدى «قروش» الفساد الكبير، سعيًا إلى استغلال أكبر لخواريص الدخل المحدود، الذي قد يصل إلى حد حرمانهم حتى من «محو الأمية الرقمية»، التي باتت عالمياً من الحدود الحضارية الدنيا. وغني عن الذكر النتائج السلبية المتوقعة من ذلك ليس فقط على مجمل العمليات التعليمية التي يزداد اعتمادها يومياً على الإنترنت وخاصة التعليم العالي، بل وحتى على مجال العمليات الاقتصادية والاجتماعية العادية اليومية، فما بالك إذا كان الأمر يتعلق ببلد في وضع أزمة وحرب استثنائية تسقط فيها حتى تبريرات المقارنة بالظروف «الطبيعية» للدول المستقرة، لأن من المفروض أن تتبّع فيها سياسات استثنائية تخفف المعاناة وتطور بناء القدرات الوطنية تحضيراً للخروج من الأزمة، عبر المعالجة الشاملة المتكاملة اقتصادياً وثقافياً لتجفيف مسبباتها وترتيبها، وليس لاستمرارها أو إعادة انفجارها في مراحل لاحقة.

اجتياز كل المحطات وسلسلة العراقيل ويتخرج من الجامعة ويرغب بإكمال مسيرته الأكاديمية للتسجيل في درجة الدكتوراه، يواجهه القرار الوزاري رقم 384 تاريخ 2018 الذي يشترط «أن يكون الطالب متفرغاً خلال السنة الأولى من تاريخ صدور قرار مجلس الجامعة بتسجيله»، وأن يبرز «وثيقة غير عامل بالنسبة إلى غير العاملين» أو يحصل على «إجازة خاصة بلا راتب، أو إجازة دراسية، أو قرار إيفاء، بالنسبة إلى العاملين في الدولة لمدة عام على الأقل». إذاً، هي محطة جديدة للفرز الطبقي واحتكار العلم لشريحة ضيقة وتجهيل وتسقيف الطموحات العلمية الوطنية السامية للجيل الشاب من عامة الشعب. وبالطبع هنا تسقط مبررات المدافعين عن القرار بأنه «ضمان للالتزام والتفرغ الجيد للدراسة على مستوى هكذا شهادة عالية»، لأنه حقيقة من حيث يعتمد هذا الوعظ «الأخلاقي» للتبرير، يعاني هو نفسه من أزمة أخلاقية بحكم التناقض الصارخ بين الهدف المعلن من جهة «وهو الحاجة الماسة لبناء كفاءة وطنية علمية عالية لبناء مستقبل البلد المقبل على الخروج من دمار الحرب إلى إعادة الإعمار»، وبين استنكاف الجهات المسؤولة عن تبني وتمويل وتفرغ حتى هذا العدد القليل والتمين من الكفاءات العلمية العالية، والذي حتى بالمنطق الربحي الرأسمالي يعتبر الاستثمار فيهم مربحاً تماماً على مستوى وطن! لكن ربّما ليس على مستوى الأفق الضيق لفساد كبير.

جديد الاتصالات والإنترنت

وفي ما تبدو بأنها إجراءات بالتوازي والتكامل مع السياسات الأخرى، كانت الشركة السورية للاتصالات قد نشرت على صفحتها الرسمية في «فيسبوك» بياناً حول التوجّه لتحويل خدمة الإنترنت ADSL

تتالي في الفترة الأخيرة إصدار وطرح مجموعة من القوانين والمراسيم والإجراءات الرسمية التي يلاحظ بأنها تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بإحداث تغييرات في جملة من العمليات الاجتماعية في سورية، مع تركيز واضح على المجالات التعليمية والثقافية، وما يرتبط بها مباشرة من العمليات الاقتصادية وبالتالي السياسية العامة، والتي من المعروف جيداً ارتباطها الوثيق وانعكاسها على تطوّر أو تخلف المجتمع والدولة - عبر التأثير المباشر بحياة عصبه الأساسي المحرك، أي: جيل الشباب.

■ عماد صائب الخالد

سياسات التربية والتعليم

نبدأ من أحدثها، إذ تقرّر مؤخراً إلزام طلاب الجامعات الحكومية بنسبة 80% من حضور المحاضرات النظرية وإلا سيتركضون للحرمان من الامتحان. ويمكن بسهولة استنتاج السلسلة السلبية من تبعات ذلك، أقلها التضيق البيروقراطي لوقت العملية التعليمية على التفقّد، مروراً بزيادة التكاليف والأعباء على الأغلبية الساحقة من الطلاب، وهم من الفقراء، وصولاً إلى أنه بمثابة قرار غير مباشر بـ «طرده» كثير منهم من الجامعة، نظراً لفرض المستحيل عليهم: الاختيار بين الدوام والعمل لتحقيق لقمة العيش. وبالتالي فرز طبقي جديد واحتكار التعليم العالي لطبقة ضيقة من المقتدرين والأثرياء، وعملياً مزيد من التخلف بما يعاكس تماماً ما يتمّ الوعظ به من أنّ هدف هكذا إجراءات هو تطوير التعليم والمجتمع، ومحاربة التخلف.

وما ينفي صفة «العشوائية» أو «الفردية» في قرارات من هذا النوع، هو الملاحظة البسيطة لتكاملها مع بعضها كمكونات لسياسة واحدة. فمثلاً الضغط الذي يشكله قرار «الطرد الجماعي» للكتلة الطلابية الفقيرة، المذكور أعلاه، يتكامل مع فتح منفذ الخصخصة الذي بمثابة «فلتر معصرة» تؤمّنهُ قرارات أخرى مثل ذلك الذي يقضي بتحويل الطلاب المستنفدين أو المفصولين من نظام التعليم العام إلى نظام التعليم الموازي، وتسديد الرسوم السنوية بناءً على ذلك، إذا أرادوا

متابعة تعليمهم في الجامعة الحكومية للعام 2018 - 2019. هذا فضلاً عما ينتظر حتى الطلاب الواصلين إلى آخر خط سباق هذا «الاصطفاء الطبيعي»، حيث ما زالت مشكلات «الامتحان الوطني» للخروج، تتكرّر في كل دورة، فيما يتعلق بكثرة الأسئلة الخاطئة وغير المنطقية أو عدم وضوح المراجع والمناهج.

ويتعرّز تكامل سياسات «عسروا ولا تيسروا» في محطات أخرى من مسيرة «درب الآلام» التعليمية هذه، حتى في المرحلة قبل الجامعية، فأحدث تعليمات وزارة التربية للقيّد والقبول في الصف الأول الثانوي للمدارس الثانوية الرسمية العامة والمهنية للعام الدراسي 2018 - 2019، عاقبت جزءاً من الطلاب الحاصلين على شهادة التعليم الأساسي لدورة عام 2018، بعدم قبولهم في الصف الأول الثانوي العام «العلمي أو الأدبي» رغم حصولهم على درجات القبول المطلوبة فيه، وذلك بزيادة كبر السن؛ فكل من هو من مواليد 2001 وما دون، ومهما كانت الدرجات التي حصل عليها، ومهما كانت ظروفه السابقة والحالية، فالخيار الوحيد الذي أتاحتها الوزارة أمامه هو التسجيل في الصف الأول الثانوي المهني حصراً، أو سيضطر لترك الدراسة. علماً بأن معظم هؤلاء المحرومين قد انتزعوا شهادات تعليمهم الأساسي من فم الحرب والإرهاب والتهجير والفقر، وناضلوا وصمدوا مع أهاليهم لإكمال تعليمهم تحت حصار «داعش»، فهل هكذا يكافؤون؟! حتى الطلاب «السوبرمان» الذي يستطيع

يتعرّز تكامل
سياسات «عسروا
ولا تيسروا» في
محطات أخرى من
مسيرة «درب الآلام»
في التعليم وغيره

دمشق - القامشلي: «رحلة الألف حاجز»



تستغرق الرحلة الطويلة من دمشق إلى القامشلي، وبالعكس، ساعات عديدة مليئة بالصعوبات والمتناقضات، وهي كفيلة بالنسبة للمواطن لأن يطرح السؤال التالي: متى ستصبح سورية قادرة على تجاوز أزمتها إلى غير رجعة؟

■ مراسل قاسيون

فقصص الرحلة الطويلة هذه تكاد تشبه قصة رحلة «ليلى» وهي متجهة نحو بيت جدتها في الغابة الذئب ومكائده على الطريق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المواطن لا خيار أمامه في تحديد مسار الطريق فهو مفروض عليه، كما هو مفروض عليه أن يواجه العديد من الصعوبات والعقبات غير المبررة، والتي تكون غاية بعضها الابتزاز والاستغلال فقط لا غير.

قبل الأزمة وخلالها

المسافة الواصلة بين دمشق والقامشلي كانت تستغرق حوالي 9 ساعات على الطرق النظامية قبل سني الحرب والأزمة، وأصبحت الآن تستغرق أكثر من 18 ساعة أحياناً، ومع بداية الحرب والأزمة وسيطرة المجموعات المسلحة على بعض الطرقات، تم وقف السفر على هذا الطريق بشكل كامل، مما اضطر بعض المواطنين للجوء إلى الخطوط الجوية بتكلفة مرتفعة وصلت لأكثر من 50 ألف ليرة لل تذكرة الواحدة، وأحياناً أكثر من ذلك استغلالاً لحاجات المواطنين، وبعد مضي 7 سنوات على بداية الأزمة وعودة ما يقارب 80% من الجغرافيا السورية إلى سلطة الدولة وبعد تحرير وتأمين هذا الطريق من قبل الجيش العربي السوري من جهة، وقوات «قسد» من جهة أخرى، تم فتح الطريق وإعادة تدويره إلى الخدمة، الأمر الذي فتح بصيصاً من الأمل لدى المواطنين وشعورهم بارتياح نفسي، وخصوصاً شريحة الطلاب، ولكن سرعان ما يخيم التشاؤم على وجوه هؤلاء مجدداً، مشككين بالأمل من حل أزمة وطنهم بعد الاصطدام بواقع الحال المفروض من قبل بعض الجهات المسيطرة على الطرقات.

تفتيش أم سلبطة وتعجيز

الحواجز المنتشرة على طول الطريق، والتي من المفترض أن تكون مهمتها تأمين الطريق وتأمين راحة المسافرين وسلامتهم، تقوم بعضها بتصرفات تجعل المسافر «يقعد على أعصابه» ريثما يصل إلى وجهته، فعمليات التفتيش التي تجري تكون للسلبطة أو للتعجيز، فإما أن تقوم شركات السفر عن طريق السائقين بدفع مبالغ طائلة لبعض الحواجز، مع «السلبطة» على بعض الحاجيات المنقولة، وإما أن يتم إيقاف الباص على هذه الحواجز لمدة تصل إلى أكثر من ثلاث ساعات.. هكذا، الأمر الذي يزيد على كاهل المواطن عبء التكاليف الإضافية ومشقة وعذاب السفر الطويل وطول مدته، فالأموال التي تدفع إلى الحواجز يتم إضافتها إلى سعر التذاكر، ليصل سعر التذكرة الواحدة إلى 14 ألف ليرة، وربما أكثر أحياناً، في حين كان سعرها 500 ليرة سورية قبل الأزمة، ومن المفترض ألا تتجاوز قيمتها الآن حدود الـ 5000 ليرة.

معاون سائق في إحدى شركات النقل العاملة على الخط قال: «حوالي 30% فقط من أجرة السفر تكون من نصيب الشركة، فيما تتوزع النسبة الباقية بين الحواجز وأسعار الوقود المرتفعة وقطع غيار للباص، التي تكون

مفقودة أحياناً ما يجبرهم على شرائها بمبالغ كبيرة، ناهيك عن عدد ساعات السفر التي وصلت إلى أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة».

حواجز الصيد

بعد الانتهاء من كل حواجز التفتيش النظامية، تبدأ الحواجز الطائرة «كما تسمى بالعلم العسكري»، فهذه الحواجز تكون أشبه بالكماثن، حيث «يلطي» بعض العساكر بين الأشجار الموجودة على أطراف الطرق وعندما يرون أي باص قادم يقومون بقطع الطريق دون أي مبرر، وذلك من أجل أخذ المال من السائق فقط، ما دفع بالسائقين إلى إطلاق تسمية «حواجز الصيد» على تلك الحواجز وعناصرها، وأصبحت تسمية متعارف عليها لكل حاجز غير معروف التبعية، وغايته ابتزاز المال على الطريق.

شرقستان وغربستان

على الطرف الآخر، وتحديدًا المسافة الواقعة بين مدينة الطبقة في الرقة ومدينة القامشلي في الحسكة والتي تقع تحت سيطرة سلطات «الإدارة الذاتية»، نجد ممارسات من نوع آخر ولكن بنفس النتيجة من العرقلة بل أعمق، حيث تقوم سلطات «الإدارة الذاتية» بتصرفات «ما بتنزل لا بميزان ولا بقبان»، حيث يمنع على أي مواطن سوري الدخول إلى محافظة الحسكة ما لم يكن قيده تابع للمحافظة، ولكي يسمح لغير هؤلاء الدخول إلى المحافظة يفرض عليهم تقديم أوراق ثبوتية تحمل توقيع أحد أبناء المحافظة المقيمين فيها، على شكل كفالة، حتى يسمح للزائر بالدخول إليها، وعلى كفالة ومسؤولية صاحب التوقيع، الأمر الذي دفع أحدهم بالقول: «يا زلمة كأنو صار فينا مثل «عبد الدود» بغيلم «الحدود» وصرنا بشرقستان وغربستان».

حارة «كل مين ايدو الو»

الحواجز التي تفرضها سلطات «الإدارة الذاتية» يفوق عددها عدد الحواجز التي تفرضها الدولة، وفي بعض الأحيان لا تكون المسافة بين حاجز وآخر تتجاوز الكيلو متر الواحد، وجميع هذه الحواجز تقوم بالإجراءات ذاتها والأسئلة ذاتها، وعندما سأل أحدهم عن السبب خلف زيادة أعداد الحواجز وتصرفاتها، قال أحد العناصر: أن الحاجز السابق يتبع للجهة «الفلاينية» ونحن نتبع للجهة «العلاينية»، وكلاهما يتبعان لسلطة «الإدارة الذاتية»، تماماً كما هي حال الحواجز التابعة للدولة ولجهات الأمنية والعسكرية المختلفة.

أمثلة وشهادات

الشاب «محمد نور»، طالب في الصف الحادي عشر يبلغ من العمر 15 عاماً، قال: «ذهبت إلى دمشق لقضاء أسبوع سياحة عند أحد أقربائي، وأنا في طريق العودة إلى القامشلي فوجئت عندما طلب مني عسكري على أحد الحواجز النزول من الباص، بعد الاطلاع على هويتي، قائلاً: كيف لك أن تسافر بدون ولي أمر فأنت ما زلت قاصراً، وقد كانت العقوبة على هذه «الجريمة النكراء» التي ارتكبتها دفع مبلغ 5000 ليرة للعسكري».

«ميساء وهنادي»، فنانة كانت بالكاد قد بصمت للحصول على البطاقة الشخصية، وبعد الاطلاع على إيصالات التسجيل على الهوية قال لهن أحد العساكر: «لأنم تجيبو الهوية بأقل من شهر، والا...!». وكأنهم لا يعلمون أن البطاقات الشخصية تتأخر في الوصول إلى محافظة الحسكة دون معرفة الأسباب، بل وكأن المواطن هو الذي يتهرب من استلام بطاقته الشخصية، مع العلم أن وصل التسجيل يمنح مهلة زمنية قدرها ثلاثة أشهر لاستلام الهوية.

أما «خالد» فقد تحدث عن ألمه من واقع الأراضي الشاسعة الممتدة على طول الطريق، والتي كانت زراعية فيما سبق وكيف أصبحت جرداء الآن، ومشاهداته لمصافي وحراقات النفط البدائية المنتشرة على الطريق تحت أيدي المستغلين، مخلفة سمومها وأثارها وأضرارها على الأرض والضرع والعباد والمستقبل، ناهيك عن الأضرار الاقتصادية العامة.

المسؤوليات الوطنية الجامعة

ما يجعل من هذا الواقع المؤلم عرضة للتندر والتهكم بهذا الشكل من قبل المواطنين أحياناً هو أهميته وعمقه وتأثيره السلبي على حياتهم وأمنهم وسلامتهم وأمالهم، بالمقارنة مع اللامبالاة تجاه استمراره، فسلوكيات بعض العناصر على بعض الحواجز على هذا الطريق أو سواه، لا يمكن تبريرها على أنها تصرفات فردية حتى وإن كان بعضها كذلك، وخاصة على مستوى الابتزاز والاستغلال المادي والمعنوي للمواطنين، بعيداً عن مبررات ومسوغات الأجور التي تعتبر من مسؤوليات الدولة أولاً وأخيراً، ومن مسؤوليتها أن يعيش المواطن حياة كريمة مع أسرته دون ذل الحاجة والبحث عن الأساليب الملتوية لتأمين ذلك، كما من مسؤولياتها وواجباتها محاسبة المخالفين والمخالفين المستغلين لظروف الحرب والأزمة، وخاصة كبار تجار الحرب والأزمة وكبار الفاسدين، بما في ذلك تلك الممارسات السلبية التي تسبب لدماء الشهداء التي سالت لتحرير تراب الوطن، بالإضافة إلى ما يجري على مستوى الفصل المفتعل للأرض والجغرافيا السورية، والفرز القسري بين السوريين، تعنتاً وتشدداً من قبل «الإدارة الذاتية»، بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا الجامعة ومسؤولياتها، وصولاً إلى زعزعة الثقة بالمستقبل والأمال المعقودة عليه.

الاموال التي تدفع إلى الحواجز يتم إضافتها إلى سعر التذاكر ليصل سعر التذكرة الواحدة إلى 14 ألف ليرة وربما أكثر أحياناً

قروش النت وقروشنا



■ نوار الدمشقي

من وقت قصة القرش والكبل البحري والناس إيدها قلبها من هالقصة والي لحقها من سوء الخدمة وضعف وبطء بالشبكة.. مو تاري في قروش عينها ع جيوينا مشان تنهش هالك قروش اللي بقياين فيها!

واللي بين أنو قروش النت عاملة تحالف مع قروش الخليوي وحالفين أنو ما يخلو ولا قرش معنا.. وهالمرة من باب العدالة تحت عنوان: «الاستخدام العادل للإنترنت».. بس أي عدالة ما حدا بيعرف؟

هنا مو ممكن ينقل أنو في خسارة للاتصالات أو لشركات الخليوي لأنها ربحانة من جيوينا كتيبيير.. بس الله وكيلكم ضيقة عين واستغلال وضغط.. يعني مو مكفيهم المليارات اللي عم يربحوها كل سنة من جيوينا.. لا لسا بدهم يبتزونا أكثر ويستغلوا حاجتنا للنت اللي صار جزء هام من ضرورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمعرفية والعلمية.. ولكل الشرائح الاجتماعية.. وليس لأ طالما هنن أصحاب القلم الأخضر بالآخر؟

يعني وقت اشتكرنا بالخدمة ع أساس النت مفتوح، وشجعوا الناس ترفع سرعات الاشتراك، ما كان في عدالة وهنا حليت العدالة بعيونهم وتغيرت معاييرها وصار بدهم يحطوا حدود للاستخدام ع نظام الشرائح والباقات وكلو بحسابو من جيبية المواطن.. طيب شو وضع العدالة مع حقوق الاشتراك بالنسبة للمواطن المنهوب.. مين بدو يحققو عدالتو مع الاتصالات..؟

أصلاً ما حدا اعترض ع موضوع عدالة الاستخدام وكل الاعتراضات كانت ع الخدمة السيئة اللي كل مرة كانوا يجيروا سببها لطرف.. وصولاً للقرش المسكين اللي بعدين

نفو التهمة عنو وطلع براءة.. لك هاد كلو ما شافو أنو في تعدي ع العدالة والحقوق تبع المواطن؟

هنا النتيجة المتوقعة من ورا عدالتهم، غير أنو ح يحصلو زيادة مصاري من جيوينا، فهي أنو بعض المشتركين بالاتصالات ح يستغنوا عن خدماتها ويتوجهو لخدمات شركات الخليوي اللي عم تعمل دعايات ع باقات الجيل الثالث تبعها.. يعني كمان المستفيد من ورا هالعدالة هنن هذول الشركات ع حساب الناس والاتصالات ذاتها..

بس الصراحة شاطرين باختراع المصطلحات الرنانة «الاستخدام العادل للإنترنت» يعني الحمد لله العدالة استوفت كل شروطها بالبلد وما بقي إلا «عدالة استخدام النت».. يعني عدالة توزيع الثروة مأمنة، وعدالة السكن

الناس صارت تطالب بالعدالة بالظلم والحرمان من كتر الإجحاف اللي نابها من ورا السياسات الحكومية غير العادلة معها

لك يعني شو الضرر من ورا الاتصالات المرئية والمسموعة مثلاً حتى بدهم يحجبوها حدا يفهمني؟! غير أنها وسيلة ضغط واستغلال إضافي ع الناس.. خاصة أنو في 6 ملايين لاجئ برات البلد و 5 ملايين نازح جواتها وكل هذول مضطرين يستعينو بوسائل الاتصال والتواصل ليطنو ع بعضهم البعض.. لك اللي بيسمعهم عم يحكو عن العدالة بيقول أنهم أصحاب براءة الاختراع تبع برمجيات التواصل.. ولا شبكة النت نفسها..!!

ياريت الحكومة تعمم مصطلحاتها ع الكل وع كل شي.. ولا صعبة عليها وع اللي وراها من حيتان وقروش وكروش..

لك شرححتو للمواطن وشرشتو حياتو كمان.. قال عدالة قال؟!

والتعليم والغذاء والدواء والمواصلات والخدمات كلها ع أتمو ما شالله.. بالوقت اللي الناس صارت تطالب بالعدالة بالظلم والحرمان من كتر الإجحاف اللي نابها من ورا السياسات الحكومية غير العادلة معها.. وأحلى شي وقت بدهم يقارنو وضعنا مع غيرنا.. لك حبيباتي خلي المقارنات شاملة وخليها بالأحسن مو بالأسوأ.. يعني قارنو متوسط الأجور قبل ما تقارنو الأسعار مثلاً.. وقارنو جودة الخدمات قبل أسعارها كمان.. لك في دول فيها النت مجاني ومن الجيل الرابع والخامس كمان ورغم هيك الأجور فيها من أعلى الأجور.. ممكن تقارنونا مع هذول الدول.. ولا صعبة كثير لأن بدم تضل حياتنا وأحلامنا مشرحة ومحدودة مثل باقاتكم وشرائحكم وخططكم وسياساتكم؟!



البنى التحتية.. وتجميل الساحات!

■ عاصي اسماعيل

هطلت الأمطار مساء يوم السبت الماضي لمدة ساعتين تقريباً فقط، لكنها كانت كفيلة بإغراق مدينة دمشق مجدداً، كما كانت كفيلة بتعطيل الرقم القياسي على مستوى الأعطال المسجلة على شبكة الكهرباء والهاتف أيضاً.

بالمياه، وأغرقت معها السيارات العابرة فيها بمن فيها من مواطنين اضطر بعضهم للسباحة، كما جرفت السيول في بعض الشوارع الرئيسية مواطنين آخرين، كما أظهر مقطع للفيديو تفجر المياه من أحد ريكارات الصرف الصحي بنزلة العفيف بارتفاع يقارب المتر تقريباً وكأنه نبع للمياه، بالإضافة إلى الكثير من مشاهد طوفان المحال والبيوت، أما المقطع الأكثر غرابة فقد كان من داخل مشفى المواساة حيث كانت مياه الأمطار تعوم فيها بين أسرة المرضى.

ومع بداية هطول الأمطار تم تسجيل قطع شبكة الكهرباء عن الكثير من الأحياء داخل العاصمة، بالإضافة إلى قطع الاتصال عن بعض الخطوط الهاتفية الأرضية، والتي لم يعاد وصلها إلا بعد انقطاع الأمطار بمدة ساعتين، وبعضها أكثر من ذلك.

في المقابل فقد تم تسجيل نقاط مضيئة لمصلحة عناصر الدفاع المدني وعمال النظافة وبعض العاملين الآخرين في الخدمة العامة، حيث استنفر هؤلاء

خاصة وأن موسم الشتاء ما زال في بدايته، ولعل الأمر على هذا المستوى غير محصور بمدينة دمشق بل من الممكن تعميمه على المحافظات كافة أيضاً. فهل من خطط جديّة وعاجلة لدى المحافظة من أجل معالجة الخلل البين في هذه البنى التحتية درأ لمخاطر ترهلها وترديها الانية والمستقبلية على المواطنين وخدماتهم وحياتهم، مع رصد الاعتمادات الكافية لها، أم أن اهتمامها واعتماداتها ستبقى مركزة على تجميل الساحات وإعادة رصف الطرقات، وعلى مشاريعها الاستثمارية فقط؟

الذي قرع أبوابها بشدة هذه المرة؟. الأمر البين والجلي، أن البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي والمطريات على جوانب الطرق والشوارع ولشبكة الكهرباء والهاتف غير كفوءة، وهي غير جاهزة للزيد من التحدي الشتافي، وكأنها مصممة لتحمل «بخات» خفيفة من المطر وعلى فترات غير متواصلة ومتباعدة فقط لا غير، والدليل على ذلك هو ما جرى نهاية الموسم الماضي من الأمطار وبداية الموسم الحالي منها، وما خلفته من تداعيات سلبية، بات المواطن يخشى من تكرارها بشكل أسوأ،

بحسب إمكاناتهم المتاحة لمد يد العون للمتضررين من المواطنين، بالإضافة إلى دور المواطنين تجاه بعضهم البعض.

بنية تحتية غير جاهزة للتحدي

قد تبدو الأضرار المسجلة على إثر الهطول المطري الأخير قليلة ومحمولة، خاصة وأن غالبيتها يعتبر مادياً بسيطاً، حيث لم يتم تداول أخبار عن إصابات بين المواطنين، أو عن تهمد بعض البيوت، إلا أن ذلك يفتح الباب للتساؤل مجدداً عن كفاءة وجاهزية البنية التحتية لتحدي موسم الشتاء

مؤتمر لسلامة الغذاء.. ماذا عن تأمينه؟



نظمت جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها بتاريخ 16/10/2018، وبمناسبة يوم الغذاء العالمي، أعمال «المؤتمر العلمي الأول للأغذية وصحة المستهلك»، والذي أقيم في فندق داما روز في دمشق.

■ مراسل قاسيون

وقد تركّزت النقاشات خلال جلسات المؤتمر على محورين، الأول تحت عنوان: «سلامة الأغذية والمشروبات وأساليب الغش في المواد الغذائية»، والمحور الثاني تحت عنوان: «دور البحث العلمي في سلامة وصحة غذاء المستهلك».

بين النوعي والبروتوكولي

جرى المؤتمر بحضور وزارتي السياحة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبعض المسؤولين بالإضافة إلى ممثلين عن بعض الفعاليات الاقتصادية «التجارية والصناعية والزراعية وغيرها».

وقد قدّمت خلال المؤتمر العديد من المحاضرات وفقاً للمحاور المعتمدة، بالإضافة إلى بعض الأبحاث النوعية اللافتة بعناوينها مثل: «تقدير مستويات بنزوات الصوديوم في بعض الأغذية المباعة في السوق السورية» و«تمييز أنواع اللحوم بالطرائق الجزيئية»، بالمقابل كان لافتاً ومستفزاً عنوان إحدى المحاضرات: «مخاطر تلوث الخضراوات والفواكه بين جهل المستهلك وجشع المزارع»!!

وبعيداً عن بعض الكلمات الافتتاحية ذات الطابع الرسمي، وحتى بعض المحاضرات ذات المضمون المكرر، سنسلط الضوء على بعض النقاط التي وردت في بعض المحاضرات النوعية.

أكثر من 10% من ربّ البندورة مخالف

ورد في الدراسة المقدمة حول «تقدير مستويات بنزوات الصوديوم في بعض الأغذية المباعة في السوق السورية» التي قام بها كل من الباحثين د. نسرين نقشو ودرضوان بدر الدين ود. بسام العقلة أن: «لبنزوات الصوديوم استخدامات واسعة في الصناعات الغذائية، فهي تستخدم بشكل كبير كمادة حافظة في المشروبات الغازية وفي العصائر ومركزاتها والمربيات والجيلي، وتستخدم في حفظ ربّ البندورة والمخللات والصلصات.. فهي عامل مضاد واسع الطيف للميكروبات وخاصة ضد الفطور والخمائر.. كما أن مادة بنزوات الصوديوم تشكل مع فيتامين سي مادة كيميائية تعرف باسم البنزن وهي مادة مسرطنة.. تشير المواصفة القياسية السورية إلى أن الحد المسموح بإضافته من بنزوات الصوديوم لمنتج ربّ البندورة هو 600 مغ/كغ».

وقد أوردت الدراسة البحثية أنه: «جرى جمع 19 عينة ربّ بندورة من السوق السورية في محافظة دمشق.. حلت العينات باستخدام جهاز الكروماتوغرافيا السائلة عالية الأداء (HPLC) لمعرفة تركيز بنزوات الصوديوم.. أظهرت النتائج أن مستويات بنزوات الصوديوم تراوحت بين 47 و 782 مغ/كغ وكانت عينتان مخالفتان للمواصفة القياسية السورية بتجاوزها 600 مغ/كغ أي: بنسبة 10,5%».

نوع ونسب البروتين في اللحوم المصنعة غير موثوقة

دراسة أخرى مقدمة بعنوان: «تمييز أنواع اللحوم بالطرائق الجزيئية» للباحثة م. بنان الشيخ ورد فيها: «تعد اللحوم من أكثر المواد الغذائية عرضة للغش.. يُعد غش اللحوم إشكالية هامة تواجه المستهلك وبخاصة غش اللحوم المطبوخة والمصنعة.. يصعب ضبط غش اللحوم المصنعة من خلال تحليل البروتينات..

هناك حاجة لوجود تشريعات خاصة بجودة وسلامة الغذاء تشترط وضع أنظمة لبطاقات بيان الغذاء يذكر فيها أنواع اللحوم في منتجات الغذاء بشكل دقيق وواضح».

وقد ورد في الدراسة أيضاً: «تنص المواصفة القياسية السورية رقم 80 تاريخ 2011 الخاصة باللحم المفروم والناعم والمحفوظ والمعلب «لحم لانشون» - التعديل الثاني.. على ألا تقل نسبة البروتين عن 10,5% كحد أدنى.. لا تشترط هذه المواصفة تحديد نوع ونسب البروتين النباتي والحيواني الداخل في خلطات تصنيع منتجات اللحوم بشكل واضح ودقيق، مما يسمح للشركات المنتجة التلاعب بنوع ونسب البروتين بدون حدوث مخالفة قانونية، ونظراً لعدم وجود طرائق موثوقة وقادرة على التمييز بين البروتينات النباتية والحيوانية وتحديد نسبها الدقيقة.. ومن هنا تأتي أهمية الاعتماد على كشف نوع اللحوم بالطرائق الجزيئية».

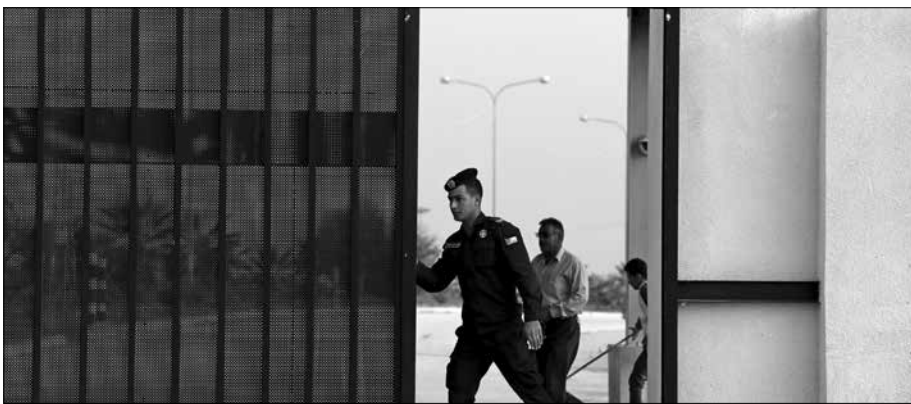
وقد خلصت الدراسة إلى توصيات: «الاعتماد

غذاء المواطن السوري فعلاً بحاجة لتسليط الضوء عليه ليس على مستواه فقط بل وصحته فقط بل لعل الأهم هي وسائل تأمينه

على الطرائق الجزيئية لتحديد نوعية اللحوم في السوق المحلية والمستوردة كفيلاً وكماً- إجراء مراجعة منهجية لمعرفة مواقع قصور المواصفات السورية الخاصة باللحوم الجاهزة وتحديد الطرائق المخبرية المناسبة لاختبار تلك المواصفات».

للمكان حضوره الطاعي

أخيراً، ربما تجدر الإشارة إلى أن للمكان حضوره الطاعي على نوعية الشريحة المستهدفة من مضمون المؤتمر، لكن بالمقابل لا بدّ من القول: إن غذاء المواطن السوري فعلاً بحاجة إلى تسليط الضوء عليه، ليس على مستوى سلامته وصحته فقط، وهو ما ظهر بأنها منتهكة، بل لعل الأهم: هي وسائل تأمينه، خاصة وأن واقع الحال يقول: أن أعداداً متزايدة من الجائعين ومن يعانون من نقص الغذاء تسجل كل يوم على مرأى ومسمع الحكومة وأولي الأمر والعالم.



معبر نصيب ومصالح المواطنين

■ سمير علي

الافتتاح المجدد سلب الأضواء على حركة البضائع، وخاصة تلك الخارجة من سورية إلى الأردن، أكثر منها على حركة الأفراد، مع ما رشح على هامش هذه الحركة من حديث عن فارق الأسعار للبضائع بين سورية والأردن، ما ترك تخوفاً مشروعا لدى السوريين عن تأثير ذلك على مستوى أسعار السلع في السوق المحلية لاحقاً.

فوائد وعوائد

لا شك أن إعادة فتح المعبر له الكثير من الإيجابيات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أنه الممر الحيوي الذي يصل سورية ببعض الدول العربية، وخاصة على مستوى تصدير البضائع ومروها من سورية إلى الأردن وصولاً إلى الخليج العربي، وما يؤمنه هذا المعبر من وفر اقتصادي على مستوى تكاليف نقل البضائع إلى هذه البلدان.

افتتح مؤخراً معبر «نصيب- جابر» على الحدود السورية الأردنية بعد أن تم إغلقه لمدة تقارب الثلاث سنوات، حيث أعلن عن استكمال الإجراءات اللازمة لإعادة العمل على المعبر وافتتاحه، وأقلعت عمليات الوصول والمغادرة عبره.

هذا الأمر لم يكن بحال غائباً عن بال التجار ومصالحهم على طرفي الحدود، فقد أوضح أحد أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، عبر إحدى وسائل الإعلام، أنه: «من فوائد المعبر البري المرونة والسرعة في نقل البضائع وتخفيض تكلفة التصدير، خاصة أن بضائعنا كانت تصدر عن طريق البحر، إضافة إلى انتعاش تصدير الخضروات والفواكه السورية الطازجة، مضيفاً أن المنتجات الأساسية التي سيتم تصديرها هي «الخضروات والفواكه والألبسة والصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية» والسوق المستهدفة بشكل أساسي أسواق الخليج والأردن».

كما يجب ألا يغيب عن البال أهمية العائدات الجمركية على خزينة الدولة جراء عمليات التصدير للسلع والبضائع السورية، أو جراء مرور قوافل الترانزيت ذهاباً وإياباً عبر المعبر، وتأثير استعادة الحركة النشطة اقتصادياً على قيمة العملة السورية بمقابل الدولار والعملات

الأخرى، وعلى مجمل الحركة الاقتصادية بالنتيجة.

خشية مشروعة من السوق المفتوحة

ما يهم المواطن السوري بالمحصلة، هو أن تنعكس إيجابيات استعادة فتح معبر نصيب على واقعه وحياته المعيشية، وألا يحصد سلباتها على مستوى أسعار السلع والبضائع في السوق المحلية، خاصة مع بدء زيادة الطلب عليها بنتيجة فتح المعبر، مع وجود الفارق السعري الذي يعزز استنزاف السلع داخلاً لمصلحة عمليات التصدير والتهريب.

فالحصاد العام للإيجابيات على المستوى الاقتصادي بالنسبة لحركة البضائع بنتيجة فتح المعبر مجدداً ستكون موزعة عملياً على القائمين على العمليات التجارية، استيراداً وتصديراً، بل والأردن ولبنان ودول الخليج وتركيا أيضاً، محققاً مصالح التجار «مصدرين ومستوردين» دوناً عن مصالح المواطنين، ما يعني توفر المزيد من شروط التحكم بأسعار السلع والبضائع داخلاً نحو المزيد من الارتفاع، وذلك على حساب الضرورات والاحتياجات ومستويات المعيشة المتردية أصلاً.

على ذلك تبدو خشية المواطنين مشروعة بالرغم من إدراكهم لأهمية استعادة فتح المعبر على المستويات كافة، فكما جرت العادة يقال: إن عمليات التصدير للسلع والبضائع المنتجة محلياً تشترط تأمين احتياجات السوق المحلية منها، لكنها بالمقابل لا تشترط الحفاظ على سعرها، أو الدفاع عن مصلحة منتجاتها، حيث يترك أمر ذلك لعمليات العرض والطب القائمة في السوق المفتوحة والمتحكم بها سلفاً من قبل كبار التجار والمستوردين والمصدرين، ولمصلحتهم أولاً وأخيراً، والأمثلة كثيرة على ذلك.

شباب الجولان في قلب المواجهة مع الكيان



أصدر «الحراك الشبابي» في الجولان السوري المحتل، بياناً للرأي العام بتاريخ 2018/10/6، متضمناً رفض «الانتخابات» المزمنة «إسرائيلياً» للمجالس المحلية في قرى الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، داعياً للمشاركة الفعالة في الخطوات العملية المزمع إقامتها، اعتباراً من خيم الاعتصامات، وانتهاءً بإعلان يوم «الانتخابات» يوم إضراب عام.

■ مراسل قاسيون

التحرك الشبابي الأخير أتى متزامناً مع جملة من المواقف الشعبية والأهلية الرافضة لمهزلة «الانتخابات» التي يسعى الاحتلال لفرضها على الجولانيين منذ إعلانه عنها مطلع تموز 2017.

رفض شعبي وشبابي

لقد قررت سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» مطلع تموز 2017 أن تفرض ما سمته «انتخابات للمجالس المحلية» في قرى الجولان السوري المحتل، على أن يتم ذلك نهاية شهر تشرين الأول 2018، حيث واجه أهلنا في الجولان هذا القرار في حينه بالرفض جملة وتفصيلاً، معتبرين: «كل من يقبل من الأهالي التعاطي مع هذا القرار سيكون خارجاً عن اجماعنا الوطني ويمس بالثوابت الوطنية الموروثة، ويشكل طعناً لكرامة هذا المجتمع في الصميم، ويقع تحت طائلة الحرم الديني والاجتماعي».

ومع اقتراب موعد فرض الانتخابات «إسرائيلياً» أواخر الشهر الحالي، تداعى مجدداً أهلنا في الجولان المحتل مؤكدين رفضهم المشاركة بهذه المهزلة، مُصرّين على التمسك بسوريتهم، رافضين أي مسعى تطبيعي مع الكيان المحتل، أو أية محاولات غايتها منح الشرعية لهذا الاحتلال ومؤسساته، ويعتبر بيان «الحراك الشبابي» وخطواته العملية المزمعة، جزءاً من الحراك الشعبي العام، وذلك لما يمثله الشباب من حجم ووزن وافق ومستقبل، خاصة وقد توقف البيان عند الدلالات والتداعيات بالغة الخطورة التي تنطوي عليها هذه الانتخابات، معديداً الكثير من الأسباب الداعية لهذا الرفض، اعتباراً من كون «الإسرائيلي»

كدولة احتلال هو العدو الحقيقي، مروراً بعدم الانجرار خلف مساعي زرع الشقاق بين أبناء المجتمع الجولاني، والتركيز على دور الشباب والتنبية من مساعي الاستقطاب «الإسرائيلي» لهم، وصولاً للتأكيد على الانتماء الوطني السوري وللهوية الوطنية بمكوناتها التاريخية والثقافية الموروثة، وليس انتهاءً بتعرية الزيغ والتضليل الدعائي من قبل قوات الاحتلال لعمليات «الانتخاب» بغاية منح سلطاتها الشرعية.

مساع بائسة ومواجهة

من المعروف أن قوات الاحتلال «الإسرائيلي» تقوم بإدارة الخدمات والشؤون الأخرى لقرى الجولان المحتل من خلال ما يسمى «مجالس محلية» معينة تعييناً من قبلها، وهي محصورة بعدد محدود ممن خرج عن الإجماع الوطني ورضي أن يحمل «الجنسية الإسرائيلية»، وتأتي لعبة الانتخابات المزمنة لتضفي الشرعية على هذه المجالس، حيث لا يُقبل بالترشح إلا الفئة من هذه المجموعة المعدودة الخارجة عن الإجماع الوطني.

وتأتي مساعي الكيان المحتل في فرض هذا النمط من «الانتخابات» كمحاولة بائسة لشرعنة عمل مؤسساته داخل الجولان السوري المحتل، فقد صدر قرار الاحتلال «الإسرائيلي» أعلاه على أرضية الاستغلال لظروف الحرب والأزمة التي تعصف بسورية، وتداعياتها على الجولان المحتل، عسى يتم التمكن من فرض المزيد من سياسات التطبيع والتهويد وابتلاع الحقوق، كي يبرر ويسوغ ضم الجولان السوري لسلطته الاحتلالية من خلال هذه الأنماط التي يتوقع أن تمنح مؤسساته بعض الشرعية على المستوى المحلي، ليسوقها عبر المنابر الدولية لتبارك له الضم والاحتلال، الأمر الذي جوبه بقرار

شعبي، وطني واجتماعي، رافضاً التعاطي أو المشاركة في أية إجراءات تكون نتيجتها كسر الحالة الوطنية الجامعة، أو أية مساع يائسة لتطويع الأهالي في الجولان، وصولاً لقبول أي شكل من أشكال «المواطنة الإسرائيلية» التي يسعى الاحتلال لتميرها وفرضها على الجولانيين منذ عقود دون جدوى.

المواجهة المستمرة رغم الأزمة

للتذكير، فقد أصدر أهلنا في الجولان المحتل بياناً بتاريخ 2017/7/11 باسم «جماهير الجولان السوري المحتل»، وذلك على إثر إعلان الكيان المحتل قراره بإجراء «عملية انتخابية للمجالس المحلية» وقد ورد فيه: «... فبعد التداول والنقاش، واستناداً إلى إرثنا الوطني الناصح، آخذين بعين الاعتبار سلماً الأهلي وثوابتنا الوطنية، وتمسكاً مناً بالهوية السورية للجولان أرضاً وشعباً، ووعياً مناً لأبعاد هذا القرار الذي يرمي إلى إضفاء الشرعية على مؤسسات غير شرعية أصلاً تمثل سلطة الاحتلال.. نرفض قرار «وزير الداخلية الإسرائيلي» والقاضي بإجراء انتخابات للسلطات المحلية في قرانا الأربع، ولا نقبل التعاطي مع هذا القرار مطلقاً، شكلاً ومضموناً.. نعتبر هذا القرار محاولة لزرع الفتنة وتفتيت المجتمع وإشغاله بنزاعات داخلية ليسهل على سلطة الاحتلال تمرير مشاريعها التهودية.. نؤكد على أهمية التمسك بالوحدة الوطنية لأبناء الجولان كافة، وعلى اختلاف آرائهم السياسية، وذلك من أجل مواجهة مخططات الاحتلال التي كُثرت في الآونة الأخيرة، والرامية إلى قنص هويتنا السورية، مستغلة الأوضاع المأساوية والمؤسفة التي يمر بها وطننا الغالي.. وفي هذا السياق نؤكد أن وحدتنا الوطنية هي الضامن الوحيد للحفاظ على منجزات هذا المجتمع وهويته السورية.. كل من يقبل التعاطي مع هذا القرار سيكون خارجاً على اجماعنا الوطني ويمس بالثوابت الوطنية الموروثة، ويشكل طعناً لكرامة هذا المجتمع في الصميم، ويقع تحت طائلة الحرم الديني والاجتماعي».

تاريخ من الفشل بوجه التحدي

واقع الحال يقول: إن الكيان «الإسرائيلي»

الغاصب يتلقى الهزيمة تلو الأخرى والفشل تلو الفشل، وخاصة ما يتعلق بسياساته المتبعة تجاه الجولان السوري المحتل وأهله الصامدين بالمواجهة والتحدي، فمنذ عام 1967 وهو يتلقى الهزائم على المستوى الشعبي، وصولاً لصدمته الكبرى بعام 1981 على إثر إعلانه ما سمي بـ«قانون ضم الجولان» والمواجهة الشعبية الشاملة بما عرف بالإضراب الكبير في حينه، وما تمخّص عنه لاحقاً من إعلان الوثيقة الوطنية للمواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، والتي أكدت على تمسك أهلنا في الجولان المحتل بجملة من الثوابت الوطنية منها:

هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول. وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

أراضيها هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا. وكل مواطن تسول له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلى عن شبر منها للمحتلين «الإسرائيليين» يقترب جريمة كبرى بحق مجتمعنا، وخيانة وطنية لا تغتفر.

لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عيّنت من قبل الحكم العسكري «الإسرائيلي» وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأية حال من الأحوال.

كل مواطن من هضبة الجولان السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية «الإسرائيلية»، يسيء إلى كرامتنا العامة وإلى شرفنا الوطني وإلى انتمائنا القومي وديننا وتقاليدنا، ويعتبر خائناً لبلادنا.

الفعاليات والنشاطات والاعتصامات الأهلية والشبابية دخلت حيز التنفيذ في جولاننا السوري المحتل، وهي ما زالت مستمرة حتى الآن، وصولاً إلى اليوم الموعود المقترن بإعلان الإضراب الشعبي العام نهاية الشهر الحالي، لتسجيل المزيد من الفشل والهزائم لسياسات الاحتلال، ماضية نحو المزيد من التحدي من أجل استعادة الأرض والحقوق المشروعة.

وان غداً لناظره قريب.

كل من يقبل
التعاطي مع هذا
القرار سيكون
خارجاً على اجماعنا
الوطني ويمس
بالثوابت الوطنية
الموروثة ويشكل
طعناً لكرامة هذا
المجتمع في
الصميم

بعد أن ظهرت عدة تسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي، حول الآلية الجديدة لتقديم خدمة ADSL في سورية، ونفت الجهات الرسمية الموضوع، عادت لتوضح نفيها، وتؤكد أنها لم تقر بعد التفاصيل، ولكن الآلية ستطبق واعتباراً من بداية العام القادم. ليصبح الإنترنت المفتوح من الماضي، وليستهلك كل منا على «قد مصرياته».

ADSL الجديد مع مطلع 2019... «عدل مين والناس نايمين»



إذا ما تركنا مناقشة الأرقام التفصيلية لحين صدورها، فإن الآلية تستحق النقاش. حيث تنهي الإنترنت المفتوح، مقابل رسوم ترتفع حسب السرعة، كما هي الآن. وتؤدي إلى رفع الأسعار على الباقات بشكل تصاعدي يحدد فيها الكم والسرعة... فما دوافع الحكومة؟ وهل يمكن تبريرها؟

أحد المسؤولين في قطاع الاتصالات أشار إلى أن سبب الإقدام على هذه الخطوة، هو تحقيق العدل بين المستخدمين، فمن غير العادل حسب وجهة النظر الرسمية أن يدفع مستهلكو الإنترنت، وبعض المستخدمين واسعي الاستهلاك، التسعيرة ذاتها التي يدفعها مواطن يستخدم الإنترنت بشكل محدود، فالأول يؤثر على السرعة لدى الآخرين.

وهذا السعي نحو العدالة في الحصول على الخدمات، بين صغار المستهلكين وكبارهم، ذريعة حكومية متكررة. ويتجاهل المسؤولون الجانب الآخر من العدالة المحددة على أساس الدخل. فتطبيق الآلية الحكومية سينتج عنه أمر واحد: صغار أصحاب الدخل، ستتراجع قدرتهم على الاستهلاك، وسيخلون المساحة للقادرين على دفع الرسوم.

مثلاً أدت العدالة الكامنة وراء رفع أسعار المحروقات، إلى أن القادر مادياً يحصل على الدفء الكافي، أما غير القادر فعليه بالبطانيات.

الآلية العادلة، تحرم الأسر ذات الدخل المحدود، من استخدام الإنترنت البطيء المفتوح بتكلفة شهرية 1200 ليرة، وتبقي لهم استهلاكاً محدوداً بتكلفة أعلى، وحينها لن تنفع السرعة كثيراً.

«مثلنا مثل غيرنا»!

أحد المسؤولين يواسي نفسه فيقول: إن أسعار الإنترنت في سورية، لم ترتفع كثيراً بالقياس إلى الأشياء الأخرى، وبالتالي فإن الرفع منطقي، لنصبح «مثلنا مثل غيرنا» ممن يطبقون هذه الآلية، أو يطبقون أسعاراً أعلى. ولكن السؤال يبقى: هل هناك من «حاله كحال السوريين»؟! ألا يصدق أصحاب هذا النوع من الانعطافات والقرارات، أن سورية هي البلد الذي يضم أعلى نسبة فقر؟ وعلى سلم الحد الأدنى للأجور عالمياً، أصبحنا في الدرك الأسفل «اللهم تنافسنا بعض الدول

الإفريقية المسحوقة فقط». الجدول المرفق يوضح أسعار الـ ADSL في سورية، قبل الرفع الموعود، ونسبتها إلى الدخل الوسطي للفرد شهرياً. وهي الطريقة التي تقاس فيها الكلف الحقيقية للخدمات. فلا يقارن سعر بسعر، بل يقارن سعر بالقدرة على سداه.

ليتبين أنه وفقاً لاستهلاك على سرعة 4 ميغا بايت «وهي السرعة الدنيا في بعض المناطق»، فإن السوريين يدفعون نسبة أعلى من دخلهم من الدول العربية المقارنة كافة. حيث ندفع نسبة 12% من الدخل الوسطي الفردي البالغ 100 دولار تقريباً شهرياً، لنحصل على هذه الخدمة، وبالمقابل فإن اللبناني يدفع نسبة 8,4% من دخله الوسطي للخدمة ذاتها، والمصري 3% والمغربي 4,4% والإماراتي 4,8%.

السعر بالنسبة للدخل الوسطي الشهري-%	سعر باقة 4 ميغا شهرياً*	
12	12	سورية
8,4	60	لبنان
3	6	مصر
4,4	11	المغرب
4,8	164	الإمارات

*تم تحديد باقة 4 ميغا استناداً إلى تقرير أجرته مجموعة المرشدين العرب البحثية التي أشارت إلى أن هذا الحد يفيد لمقارنة التكاليف حيث بعض الدول لا تقدم خدمات سرعات أقل من ذلك.

الذين يشتركون حزم بوابات حكومية، ويقدمونها للمستهلكين. ويذكر، أن الاتصالات تتيح لشركات خاصة الانتفاع من البوابات التي تحجزها وتركيبها الشركة العامة، وتبيعهم حزم بوابات ليبيعوها للمستهلكين بدورهم، ويوفروا على الشركة العامة أعباء عمال التركيب فقط تقريباً.

وأخيراً، لا يبدو أن هذا هو الدافع الحكومي، لأن الاتصالات العامة كانت مستعدة للتخلي بسهولة، عن الجزء الأكبر من شركات الاتصالات الخليوية، التي كان من المفترض أن تصل إلى 60% حالياً، ليتغير العقد، وتقلص الحصة الآن إلى 30%، ولاحقاً إلى 20%. ما يعني: أن الاتصالات العامة في حالة من اليسر المالي، تتيح لها التخلي عن عشرات المليارات سنوياً من كل من شركتي الاتصالات الخليوية العاملين حالياً في سورية!

ففي عام 2016 مثلاً بلغت إيرادات شركات الاتصالات الخليوية ما يقارب 197 مليار ليرة، كان من المفترض أن تحصل الاتصالات العامة على 118 ملياراً منها، ولكن تغيير العقد جعل الحصة الرسمية لا تتعدى: 59 مليار، وكانت الاتصالات العامة مستعدة للتخلي عن إيرادات سنوية بالمقدار ذاته!

هذه الإيرادات التي تخلصت عنها لصالح مالكي شركات الخليوي الخاصة، تعادل شهرياً حوالي 11 مليون دولار، وتستطيع تغطية 10 أضعاف الكلف الشهرية للتشغيل التي أعلن عنها في عام 2017 أنها تبلغ مليون دولار شهرياً.

ولكي نكون «مثلنا مثل غيرنا»، يجب أن تكون التسعيرة منسوبة للدخل، متساوية، لا السعر متساو! فمثلاً يجب أن تكون باقة الأربعة ميغا في سورية، نسبتها 3% من الدخل أي سعرها لا يتعدى 1400 ليرة، لكي نكون مثل المصريين في هذا الجانب! العدالة ليست الغاية الحكومية، والموضوع لا يحتاج إلى إثباتات، ولكن لزوم ما يلزم.

هل تريد الحكومة «مصري»؟

واحد من الدوافع وراء سلسلة رفع الأسعار التي مارسها الحكومات المتتالية خلال الأزمة، كان تحقيق زيادة في الإيرادات العامة من الخدمات المقدمة.

وبالفعل، التعديل المطروح سيزيد إيرادات ADSL العائدة للاتصالات العامة، فهي قبل الرفع تحقق إيرادات بعشرات المليارات، وأرباحاً بالمليارات. وكان مدير الهيئة الناضمة لقطاع الإنترنت قد أشار إلى أن إيرادات اشتراكات الإنترنت في الشركة السورية للاتصالات، ازدادت بنحو 6 أضعاف بين عامي 2015-2018. حيث كانت الشركة السورية للاتصالات قد أشارت إلى أن إيراداتها في عام 2016 قد وصلت إلى 40 مليار ليرة، وربحت 10 مليار ليرة. وهي أرباح لا تتحقق في أية خدمة حكومية أخرى. أي: أن الاتصالات ميسورة الحال بالقياس إلى قطاعات الخدمات الحكومية الأخرى، ولديها من الإيرادات ما يكفي لمجموع الموزعين الخاصين،

الا يصدق أصحاب هذا النوع من الانعطافات والقرارات أن سورية هي البلد الذي يضم أعلى نسبة فقر؟



الوصول إلى الإنترنت مؤشر تنموي «كثير علينا»

أخيراً وليس آخراً، تعتبر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ونسبتها للدخل، واحدة من المؤشرات التنموية لدى الأمم المتحدة. وإذا ما كانت نسبة 30% من السوريين يحصلون على الإنترنت في عام 2015 وفق تقديرات البنك الدولي، وأقل من وسطي المسجل في المنطقة البالغ 44% من السكان، فإن هذه النسبة لن تستمر بالمستوى ذاته بعد التعديلات الحكومية. السوريون أصبحوا في أدنى قوائم مؤشرات التنمية: من حيث الفقر، ونسبة البطالة، وسوء التغذية، ومعدل العمر الواسطي، ومعدل وفيات المواليد، وحصة الفرد من الإنفاق على الصحة، ومستوى الإنفاق على التعليم، ونسبة التسرب من المدارس، ومعدلات الدخول إلى المدارس الثانوية، وغيرها الكثير...

ولا يعقل أن يبقى مؤشر الوصول إلى الإنترنت في الحد المتوسط، إذ من المنطقي أن يلتحق بباقي المؤشرات ويتدهور، الأمر الذي سيتم بعد الرفع المذكور.

فكل ارتفاع في مؤشر تنموي، يعني أن الأغلبية من الناس يحصلون على ميزات أو خدمات بتكاليف منخفضة، وهذا لا يتوافق مع نموذج العنف الاقتصادي السوري، الذي يضع هدفاً محدداً: بالشفط من بقايا ما تبقى لدى الأغلبية، وصبه لدى القلة الأغنى في سلم الثروات والدخل الاجتماعي.

بيانات مالية سنوية للشركة السورية للاتصالات 2016 - مليار ليرة

تكاليف التشغيل	5,4
إيرادات محققة	40
إيرادات تخطت عنها للاتصالات الخليوية	59

● 59 مليار: عندما تغير العقد مع شركات الاتصالات الخليوية، وقصصت الاتصالات العامة حصتها من 60% إلى 30%، فإنها عملياً تخطت عن 59 مليار ليرة إيرادات في عام 2016 لصالح الشركات الخليوية.

● 40 مليار: تصريحات للشركة السورية للاتصالات.

● 5,4 مليار: صرح المدير السابق للشركة السورية للاتصالات أن كلف التشغيل الشهرية تبلغ مليون دولار، أي: حوالي 450 مليون ليرة شهرياً، و5,4 مليار ليرة سنوياً

«بعزقة المكالمات الصوتية المجانية»

مضجها، الإنترنت الرخيص والمكالمات المجانية.

وعوضاً عن «بعزقة» مكالمات الوتس أب المجانية، والحديث المفتوح ضمن تكلفة باقة ADSL. ستصبح الأسرة السورية التي تريد أن تتكلم 5 دقائق يومياً مع مغترب في ألمانيا عليها أن تدفع لسيريتل أو أم تي أن قرابة 5000 ليرة شهرياً. وبهذه الحالة، فإن القائمين على الاتصالات يبرؤون ضميرهم تجاه «الظلم الواقع» على شركات الاتصالات الخليوية، من الاتصالات المجانية التي يقوم بها المواطنون على التطبيقات المختلفة.

السيد إباء عويشق مدير الهيئة الناظمة للاتصالات، صرح أيضاً عن الجانب الآخر الذي يقلق السوريين من التعديلات القادمة، فقال: إن موضوع حجب مكالمات الصوت والفيديو قيد الدراسة، معللاً بأن التطبيقات التي تعرف بـ OTT تتيح لجميع مستخدمي هذه الخدمات الوصول إلى الاتصال الصوتي والمرئي من دون مقابل. وهذا بدوره يؤثر على إيرادات شركات الاتصالات المرخص لها.

معبراً بصراحة عن دوافع مثل هذه الإجراءات، المنطلقة من ضغط ومصالح أرباح هؤلاء، التي يقض

تخطت الاتصالات عن إيرادات لصالح شركات الخليوية تعادل شهرياً 11 مليون دولار



5000

إن تكلفة اتصال صوتي دولي لمدة خمس دقائق يومية في شركة سيريتل يعني 5000 ليرة شهرياً ويعادل تكلفة باقة 4 ميغا adsl الآن التي تتيح وقتاً مفتوحاً للاتصال الصوتي أو الفيديو.

طريق الحرير

الاقتصادي - الجيوسياسي



بينما تستعر الحرب التجارية الدولية التي توقدها الولايات المتحدة، فإن المشروع الصيني العابر للقارات «طريق واحد حزام واحد»، يتقدم بخطوات ثابتة... وبينما الولايات المتحدة تولد الأزمات الاقتصادية والسياسية الدولية، فإن الصين تستمر بتشكيل علاقات اقتصادية دولية جديدة، يشكل المشروع واحداً من أهم دلائلها.

المشروع الذي كان يسمى طريق الحرير وسمي لاحقاً «طريقاً واحداً أو مبادرة الحزام والطريق»، أعلنه الرئيس الصيني عام 2013، وهو يسعى شكلاً لإعادة إحياء طريق الحرير القديم، أما فعلاً فهو مشروع اقتصادي جيوسياسي، ينضوي على إعادة هندسة عابرة للقارات لبنى الوصل والربط التجاري في العالم: لربط شرق آسيا بأوروبا بشبكة من الطرق التجارية الجديدة، التي تعبر شرق آسيا، والقوقاز، والشرق الأوسط، حتى أقصى غرب أوروبا.

الخريطة تضم مكونين: الحزام الاقتصادي الأرضي الذي يصل الدول الواقعة على خط طريق الحرير القديم من شرق آسيا، حتى أوروبا، مروراً

بآسيا الوسطى والشرق الأوسط والطريق البحري الذي يصل الشاطئ الشرقي لإفريقيا بجنوب آسيا، والبحر المتوسط عبر السويس.

65% من سكان العالم و35% من إنتاجه تقدر تكلفة المشروع الصيني ما يقارب 6 تريليون دولار، وقد وقعت الصين اتفاقيات تعاون مع 61 دولة تحت مظلة هذه المبادرة، تشتمل هذه الدول على 65% من سكان العالم، و35% من الإنتاج العالمي.

بحسب ستاندرد تشارترد بلغ حجم الاستثمارات الكلية ما يقارب 1 تريليون دولار، في أكثر من 60 بلداً واقعاً على طريق الحرير، كما بلغت قيمة المبادلات التجارية الصينية مع الدول الواقعة على طريق الحرير، باستثناء أوروبا، حوالي 1 تريليون دولار في عام 2015. وهو ما يعني أن المبادلات التجارية الصينية في إطار المبادرة قد فاقت تبادلات الصين التجارية مع أوروبا وأمريكا شركائهما التجاريين الأساسيين.

تعمل الصين على مواكبة هذه العلاقات الاستثمارية والتجارية، بتعزيز عمليات المبادلة بالعملة المحلية، وزيادة حصة مبادلاتها التجارية بعملتها اليوان. حيث وقعت اتفاقيات تبادل بالعملة المحلية مع 21 بلداً على طريق الحرير، ومنحت حصصاً من اليوان لمستثمرين مؤسساتيين من سبع دول. بالإضافة إلى إقامتها لبنوك مقاصة باليوان في 8 دول. وكل هذا أدى إلى رفع حصة مبادلاتها التجارية باليوان من 5% في عام 2013، إلى 25% في عام 2015!

بديل تنموي عن العلاقات مع الغرب

تتقاطع الدوافع الصينية الجيوسياسية،

مع محددات صينية داخلية، ناجمة عن تناقضات نموذج التنمية الصيني المرتكز بأحد جوانبه على التجارة الخارجية والتصدير تحديداً إلى الولايات المتحدة وأوروبا، اللتان يرتكز اقتصادهما بالعمق على الدين، وإعادة تدوير أرباح القطاع المالي. وهذا الجانب في نموذج التنمية الصيني، قد وصل إلى حدوده التاريخية مع أزمة عام 2007-2008، وما أنتجته من تراجع الطلب العالمي، وبالتالي التراجع الكبير في التجارة الخارجية عالمياً، ولمستويات غير معهودة منذ 70 عاماً.

تسعى الصين للاستعاضة عن تراجع التجارة الخارجية ومع الغرب تحديداً، بإطلاق استثمارات ضخمة في مشاريع البنى التحتية في الصين. الأمر الذي انعكس بتخصيص الصين 50% من دخلها الوطني للاستثمار في السنوات العشر الأخيرة. وقد أدى هذا التراكم الاستثماري الهام إلى تطوير طاقات صناعية مهولة، أنتجت تأثيراً على مستويات الأسعار العالمية لبعض المواد الأساسية الداخلة في استثمارات البنى التحتية، كالحديد والصلب مثلاً. حتى أن الغرب عموماً، والولايات المتحدة تحديداً بدأت تتحدث «وبوقاحة منطق الربح المعهودة» عن الإفراط في القدرة الإنتاجية الصينية في هذين القطاعين، وتندد به! رغم أنه ينبغي أن نذكر أن مقابل هذا «الإفراط» الإنتاجي الصيني، وتخفيضه لأسعار المدخلات الأساسية للاستثمار في البنى التحتية، فإن أكثر من 45 بلداً نامياً يحتاج إلى أكثر من 26,1 تريليون دولار استثمارات في البنى التحتية، تشكل روافع اقتصادية وتنموية جدية لهذه الدول.

تتجمع في الصين فوائض مالية،

وقدرات تمويلية، وطاقات إنتاجية هائلة تتجاوز حجم استيعاب الصين، بنموذجها الاقتصادي الحالي. ولكن القدرة التمويلية لبنوك الدولة الصينية والبنوك التنموية الجديدة المؤسسة في آسيا وضمن إطار بريكس، تشير إلى أن المشروع يمتلك روافع مالية

لدى الصين فوائض، وطاقات استثمارية. وبالمقابل لدى منطقة المشروع حاجات استثمارية كبرى في مشاريع البنى التحتية. ويضاف إلى هذا أن لدى «النموذج الاقتصادي القديم» حيث الغرب مركز التجارة الدولية، أزمة كبرى.. وكل هذا يشكل فرصة ليحقق المشروع أهدافه، وبشكل رافعة تنموية هامة لعلاقات اقتصادية دولية جديدة.

البنوك المرتبطة بتمويل مشروع طريق الحرير

البنك	رأس المال (مليار دولار)	المالك
البنك الآسيوي للاستثمار بالبنية التحتية	100	50% من رأس المال صيني، انضم إليه 50 بلداً رغم الاعتراض الأمريكي.
بنك التنمية الجديد	100	بريكس
صندوق طريق الحرير	40	الصين
بنوك الصين السياسية	200	الصين
بنوك الدولة الصينية	526	الصين

16 يوماً

25%

اختصر الخط الجنوبي من الطريق البري الأوراسي الجديد، الذي يصل بين غرب ألمانيا والصين 19 يوماً في نقل الحاويات، لتصل بـ 16 يوماً عوضاً عن 35 يوماً بالنقل البحري.

رفعت الصين مبادلاتها التجارية باليوان بعد إطلاق مبادرة حزام واحد طريق واحد، لرفعها من 5% في عام 2013 إلى 25% في عام 2015، حيث وقعت اتفاقيات تبادل بالعملة مع 21 بلداً.

معركة مع الوقت

وهم «السعادة الرأسمالية» يزول



منذ انتقال البشرية من عصور مشاعيتها الأولى حيث الملكية الجماعية، إلى مراحل مجتمع الاستغلال القائم على الملكية الخاصة، كان الوقت الضروري للتغيير والانتقال من طور لآخر يتسارع...

■ محمد المعوش

استمرت العبودية آلافاً من السنين، ولكن الإقطاع عاش بعدها قرابة ألف عام من القرن الخامس الميلادي، وحتى القرن الخامس عشر، بينما يقارب عمر الرأسمالية الآن حوالي 400 عام فقط.

من الناحية الزمنية الصرفة فإن كل تشكيلة عاشت مرحلة زمنية أقصر من سابقتها، ويرتبط هذا التسارع التاريخي، بمستوى التطور الذي تخلقه كل منظومة عن سابقتها، وما ينتج عنه من حدة التناقضات، واختمار ظروف حلها والوصول للتغيير الثوري.

رُبع عَمَر الرأسمالية مأزوم

هذا التسارع يمكن أن توجد ملامحه أيضاً داخل كل تشكيلة، وانتقالها من مرحلة الصعود إلى الهبوط التاريخي... فالرأسمالية دخلت في طور أزمتها بوقت أقصر قياساً بالإقطاعية.

فمنذ ظهور الإنتاج الحرفي البسيط المؤسس للعلاقات الرأسمالية في القرن الخامس عشر، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، يمكن القول: إن الرأسمالية عاشت مرحلة صعودها. ولكنها مع مطلع القرن العشرين دخلت عصر أزمتها، متراكفاً هذا مع استتباب المرحلة الإمبريالية التي أعلنها لينين

عصر الانتقال إلى الاشتراكية. وهكذا تكون الرأسمالية لحد الآن قد عاشت في طور أزمتها أكثر من رُبع عمرها.

«الحلم الفردي الأسطوري»

إن صراع الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية هو لكسب الوقت، والبحث عن أدوات تسمح باستدامة عمر النظام الطبقي، في مواجهة أزمتها العامة المتعمقة. وهذا يطبع بطابعه الممارسة السياسية والإيديولوجية للرأسمالية، إما بالتسويق في الحلول وإطالة عمر الأزمات كما كان طوال العقود الماضية ولا زال، أو عبر مجمل الأذرع الثقافية والاجتماعية التي تطيل من عمر الأوهام في أذهان القوى المقهورة.

إن واحدة من أهم أدوات كسب الوقت، هي خلق الوهم لدى الطبقة العاملة، وهم برنامج الحياة الليبرالي المرسوم للفرد، الذي يسمح بالمهادنة مع نمط الحياة القاسي، وتجنب الأسئلة الجدية والكبرى حوله. لأنه الطريق الموضوعي لجملة الأحلام الآتية في المستقبل، والتي تشكلها جملة الصور التي تحمل في مضمونها معاني التحقق التي يسعى الفرد إليها، صور يسوقها مثلاً النموذج الهوليودي للزواج الأسطوري، أو الإنجاب الأسطوري، أو البيت الأسطوري، أو المهنة الناجحة الأسطورية.

تكتمل عملية التقييم في أواخر العمر على حساب غير راجع بما ينعكس مرضاً أو خرفاً أو يأساً عند تكشف مدى فراغ الحلم الذي لاحقه الفرد

على النموذج الليبرالي لكسب الوقت وإدامة السيطرة، فإن الأحلام المسوقة ليبرالياً، والتي قد تتحقق مرحلياً، تُبقي الهدف الأكبر بعيداً وتمنع عملية التقييم الموضوعي لمعنى الحياة. ليبقى السؤال عن المعنى الفعلي لتحقيق الذات، ومعنى الوجود سؤالاً مسوقاً، يفرض نفسه مع اقتراب النهاية.

وهو ما يمكن أن يرتبط بتفسير ظواهر الانهيار العقلي، أو الجسدي في مرحلة انتهاء الحياة العملية في المجتمع الرأسمالي، حيث يكشف الفرد أن ما أضاع حياته عليه هو «هباء منثور»، أي: أن الحلقة التقييمية الكبرى تكتمل على حساب غير راجع وغير مَرُص. حتى لو كان ذلك الاكتشاف لا يتم في شكله الناضج والواضح. إلا أنه ينعكس مرضاً أو خرفاً أو يأساً عند تكشف مدى فراغ الحلم الذي لاحقه الفرد.

لا فسحة للأوهام الصغيرة

حدة أزمة الرأسمالية اليوم، لم تترك متسعاً لوهم الأهداف المرحلية، وبدأ انهيار الحلقات الصغرى المرحلية، مع غياب فرص العمل وفقدان إمكانية تأسيس أسرة أو منزل. ما يعطل أداة أساسية لكسب الوقت، في معركة الإمبريالية مع المجتمع. ووضعت الأفراد في دورة ضمن الحلقة الكبرى والتي تحتاج إجابات أكبر من تلك المرحلية، ووطأتها على الفرد أكبر، وتصبح الأسئلة عن معنى الحياة حاضرة دائماً. ويزول وهم السعادة الرأسمالية، الذي اعتمدته لكسب الوقت في صراعها مع المجتمع الذي نضجت إمكانات أن يسأل ويفعل: ماذا بعد؟!

وأبناء الطبقات العاملة في الغرب ممن عاشوا مرحلة الحلم النيوليبرالي في عقود التوسع الرأسمالية المؤقتة في النصف الثاني للقرن العشرين، طال بهم الأمر حتى يدركوا عدم رضاهم الحياتي كون ما يحمله هذا البرنامج لا يستطيع أن يرضي الحاجات الفعلية للبشر، من عمل أو تأسيس عائلة أو منزل أو مهنة، فقد لا ينجح الفرد في تحقيق أبسط هذه الأحلام، ولكنه يخرط في السعي الحثيث إليها... وكسبت الإمبريالية وقتاً من خلال تأجيل التقييم الموضوعي لمعنى حياة الفرد ككل، بكل الأوهام المرحلية المسوقة والمسوقة. وحتى بأدوات أخرى يحملها مسمى «قتل الوقت» الذي يندرج تحته التوسيع الكبير في اقتصاد الترفيه، الممتدة من ألعاب الفيديو وحتى مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها. فالوقت عدو يفترض عدم تعبته إلا بالوهم والعمل المضني، بما يمنح الوقفة الجدية والسؤال: عن الحاجة الفعلية لكل هذا الجري الحثيث، والمسبب الفعلي لهذا العبث اللاهث.

تأجيل السؤال عن معنى الوجود

إن نظريات عدة في علم النفس قدمت تصوراً حول الأهداف الكبرى والأهداف المرحلية، حيث تكون الأهداف الكبرى هي أساس حلقات «دورات» حياتية، يجري الوعي بها تقييماً عن مدى الرضى أو عدمه، بينما تكون الأهداف الصغرى المرحلية هي أساس حلقات تقييمية حياتية أخرى أصغر. وإذا ما أسقطنا نموذج رسم الأهداف الكبرى والصغرى وحلقاتها

الإمبريالية ترى الوقت عدواً يفترض عدم تعبته إلا بالوهم والعمل المضني بما يمنع الوقفة الجدية والسؤال: عن المسبب الفعلي لهذا العبث اللاهث

«التخلف» القسري



وجدتها

د. عربوب المصري



ثلاث تغريدات رداً على ترامب

في تغريدة من تغريدات ترامب عن الاحتباس الحراري صرح: «لا أعتقد أنها خدعة. أعتقد أن هناك اختلافاً. لكنني لا أعلم أنها من صنع الإنسان». استطاع عالم مناخ أن يدمر مُنكر العلوم المناخية في العالم من خلال 137 كلمة واثنين من الرسوم البيانية.

في الرابع عشر من تشرين الأول، على برنامج تلفزيون سي بي اس 60 دقيقة، اعترف رئيس الولايات المتحدة أن تغير المناخ ليس خدعة. وقال: إنه ربما يحدث، لكنه لا يعرف ما الذي يسببه، ويعتقد أنه قد يتغير.

بعد أقل من 24 ساعة، في الخامس عشر من تشرين الأول، كتب ستيفان رامستورف، رئيس تحليل نظم الأرض في معهد بوتسدام لأبحاث التأثيرات المناخية وأستاذ الفيزياء في جامعة بوتسدام، رداً على ذلك التغريدات الثلاث البسيطة المنشورة أدناه. إنها ملخص قصير لكن لا يمكن دحضه للعلوم التي يرفض ترامب وغيره من مؤيدي الوقود الأحفوري الاعتراف بها.

التغريدة # 1. كيف نعرف أن ظاهرة الاحتباس الحراري سببها الإنسان؟ لأننا نعرف من أين تأتي الطاقة الإضافية التي تسخن كوكبنا. من خلال التغيرات التي تطرأ على ميزانية الطاقة الخاصة بالأرض - أي: مقدار الإشعاع الذي يأتي، وكما يخرج. يسمى التغير في هذا «التأثير الإشعاعي».

التغريدة # 2. الأسباب المحتملة للتأثير الإشعاعي: التغيرات في النشاط الشمسي، في النشاط البركاني أو غازات الدفيئة. ويبين أحدث تقييم للمناخ في الولايات المتحدة مقدار مساهمة كل منها. إذ تبلغ مساهمة الإنسان حوالي 100%.

هذا هو: كل ذلك. التغريدة # 3. كيف نعرف أن ثاني أكسيد الكربون المرتفع في الغلاف الجوي هو 100% بسبب الإنسان؟ لأننا أضفنا حوالي ضعف كمية ثاني أكسيد الكربون الأحفوري إلى الغلاف الجوي كما هو مطلوب لشرح الزيادة المرصودة! أما الباقي غير الموجود في الغلاف الجوي فقد تناولته الغابات والمحيط. النهاية.

وقد علق أحد الباحثين على رد الباحث قائلاً: «أحب هذه الاستجابة، لكن شخصاً لديه ذكاء أكثر من ترامب قد يقول: إن الارتباط لا يثبت العلاقة السببية، وأنت تحتاج إلى آلية يتسبب فيها ثاني أكسيد الكربون في تأثير الدفيئة: أي: فهم طيف الأشعة تحت الحمراء لثاني أكسيد الكربون. كنت سأطلب منه أن يقول: أين اختلف مع المقال العلمي الشهير المعنون «تأثير الدفيئة الزجاجية واثاني أكسيد الكربون» المنشور في 2013 فما كان من الباحث المعروف في مجال التغيرات المناخية إيان أنجوس إلا أن قال:

هذا مقال جيد، ولكنه أبعد من مدى اهتمام ترامب القصير. تستند التغريدات الموجودة على الافتراض المنطقي بأن قوانين الفيزياء تنطبق.

ننهم مجتمعات العالم الثالث بعضها وتنههم نفسها بالتخلف، تضع نفسها في دونية عن باقي الدول، وتحاول باستمرار الخروج من هذا التخلف إلى حيث التقدم والديمقراطية، حيث هناك لن نعيش كما نعيش هنا. هذا الاتهام بالتخلف والحالة الدونية المرافقة هي قشرة ما ينتجها الاضطهاد في الواقع الاجتماعي والنفسي لهذه المجتمعات. وقد كثرت التحليلات عما أنتج التخلف فيها، كالتحليلات حول التخلف الذاتي بأننا بطبيعتنا لم نطور لنستطيع التغلب على التخلف، وعلى أن مجتمعاتنا ظلت تعيش في ما قبل الحضارة. ومن هذا التحليل يأتي تحليل الدونية الهرمية لهذه المجتمعات عن المجتمعات المتقدمة، وجميع هذه التحليلات التي لا تزال تجد صداها إلى اليوم إما في أذهان البشر أو من خلال الدعاية «في الأفلام والروايات مثلاً»، لم تنطلق من الواقع التاريخي والبنوي لهذه المجتمعات التي وضعها في موضع التخلف والتي جعلها تشعر بدونية عن باقي المجتمعات.

مروءة صعب

القهر الاضطهادي

يضع مصطفى حجازي «استاذ في علم الاجتماع لبناني» أسباب التخلف تحت صورتين: الأولى، هي: عالم الضرورة. والثانية، هي: القهر الاضطهادي. ويرفض الأقوال التي تربط تخلف بلداننا بطبيعتنا غير المتطورة. ينطلق حجازي من تعريفه لـ «التخلف» في بلدان العالم الثالث ليصل إلى تفصيل سيكولوجية الإنسان المقهور. ويشدد على أن تعريف «التخلف» في العالم الثالث يجب أن يكون بكيئته انطلاقاً من المسببات والانعكاسات جميعها. فالتعريف يجب أن ينطلق من الواقع التاريخي الذي عاشته هذه البلدان من استعمار واحتلال إلى الواقع البنيوي التبعية الذي تعيشه. لذلك يربط هيكلية النظام الاقتصادي في هذه البلدان التي كرسها الاستعمار بالبقاء ضمن «التخلف»، وهي في الهوة الهائلة في توزيع الإنتاج وتمركزه، والتبعية للخارج، وتضخم قطاع الخدمات «بخاصة البنوك» على القطاعات الأخرى - كما هي الحالة

في لبنان مثلاً. هذا «التخلف» في انعكاسه على المستوى المادي هو استلاب اقتصادي واجتماعي، أما في انعكاسه على المستوى الفردي يؤدي إلى استلاب نفسي، أي يسلب الإنسان على الأصدعة الثلاث في وجوده وقيمه. فمن هنا يصف نمط «التخلف» في بلدان العالم الثالث بفقدان وهدر قيمة الإنسان، الاستلاب الطبيعي لإنسان ولد في بلدان العالم الثالث، والقهر التسلسلي نتيجة هيمنة القلة المتحالفة مع قوى خارجية أو الاستعمار. لذا فـ «التخلف» من المنظور النفسي العريض يتجاوز... مسألة التكنولوجيا والإنتاج، ليتمحور حول قيمة الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية، منتجاً سيكولوجيا الإنسان المقهور. وإذا أخذنا تفصيلات حجازي في طرح سيكولوجية الإنسان المقهور والأمثلة العديدة التي نراها أمامنا نجد أننا أمام واقع مبك في حدة قهره واضطهاده للأفراد، وأمام مأساة تكبر مع مرور الزمن، ومع كبر الأزمات التي نعيش.

أي إنسان مقهور نجد اليوم بالنسبة لحجازي الإنسان المقهور

خوف عدم الانتماء الذي يعيش فيه. ولكون المجتمع في أزمة لا يمكن أن يجد الإطار السليم الذي يسمح للإنسان المقهور أن يخفف من اضطهاده وقمعه، بل سيجد أطراً مضطربة أكثر من التي كانت موجودة مثل: التطرف في طرح الأمور، إما في أقصى اليمين أو أقصى اليسار. كما يقول حجازي: إن حل أزمة «التخلف» يجب أن يكون شمولياً، ويسمح للإنسان باستعادة قيمته وقيمة الحياة. فإذا كان سبب التخلف في البنية الاقتصادية التابعة وفي تركيبة المجتمع، فلا بد للحل من أن يركز عليها. هذا الحل الذي يجب أن يكون سريعاً لأن الإنسان حتى مع كبته وقمعه لن يرضخ كثيراً لتغيير القيمة، وسيلجأ عاجلاً أم آجلاً لاستعادة قيمته عبر الأشكال المتاحة أمامه، والتي قد تكون مغذية لدوامه عنف تدميرية أخرى، إذا ما كانت تلك الأشكال في غير سياقها الاقتصادي والاجتماعي الصحيح، أي: اقتصاد منتج غير تابع، وعدالة وديمقراطية شعبية حيث للفرد ضمن المجموعة دور حقيقي.

فأفقد لقيمه وكرامته وهو يعيش على الخوف الدائم من عدم القدرة على السيطرة على مصيره ومن العنف الدائم تجاهه من قبل المسيطر. نرى إحدى سمات فقدان الكرامة والقيمة اليوم، اللجوء إلى التطرف الاجتماعي، إما التطرف الديني أو الفاشية أو التطرف في «الانفتاح» الأخلاقي. فالإنسان في بحثه عن قيمته وفي محاولته تخفيف الخوف والقلق الناتج عن اضطهاده يبحث بالقوة عن انتمائه. خاصة أنه مع ارتفاع التناقض في الأزمة الرأسمالية والحروب وارتفاع الأزمات الاجتماعية الناتجة عنها، تغيرت المفاهيم التي كانت تحكم المجتمع أو بدأت تتغير، مثلاً: نحو الانفكاك من سيطرة العائلة أو وزناً أقل لتأثير العائلة في المجتمع. السيطرة التي كانت إحدى دعائم الإنسان المقهور، أي: اللجوء والاحتفاء بالعائلة أو العشيرة وتعريف النفس من خلال هذه العائلة، ومع الانهيار في البنى الذي نشهده يجب أن يجد هذا التعريف تعويضاً له في آلية دفاعية أخرى تحمي الإنسان المقهور من القلق المرتفع، وتخفف عنه

منسوب المستنقع السعودي يزداد برميلاً



من منصبهما على خلفية مقتل الخاشقجي كشماعات للقضية.

إجراءات مسبقة

وعلى إثر هذه التوترات الحاصلة في العلاقة السعودية- الأمريكية، والضغوط نحو عقوبات اقتصادية، اتخذ عدة رجال أعمال احتياطاتهم مسبقاً، وبدأ بعضهم بالانسحاب من المشاريع والاتفاقات الاقتصادية مع الرياض، ففي 11 تشرين الأول أعلن رجل الأعمال البريطاني، ريتشارد برانسون، تعليق عمله في إدارة مشروعين سياحيين في «مشروع نيوم»، وأن تعلق شركته محادثات مع «صندوق الاستثمارات العامة السعودي» تتعلق باستثمارات تقدر بمليار دولار، كما أعلن سام أتمان رئيس شركة «واي كومبيناتور» تعليق مشاركته في المجلس الاستشاري لمشروع «نيوم»، بالإضافة إلى إعلان عدة مؤسسات إعلامية مقاطعتها مؤتمر مستقبل الاستثمار في السعودية.

التغيير استحقاق آتٍ، فباي شكل؟

بغض النظر عن أسباب وذرائع مقتل الخاشقجي ومن يقف خلفها، إلا أن هذا الحدث مع تبعاته أضاف درجة أخرى على واقع الأزمة السعودية داخلياً فيما يتعلق بدرجة الاحتقان الحاصل هناك وداخل العائلة المالكة أيضاً، حيث إنه من غير المستبعد أن يبدأ البحث عن بديل لمحمد بن سلمان، كما أضافت تعقيداً جديداً في علاقاتها مع واشنطن بعد كل الابتزازات السابقة التي تدفع بالسعودية جدياً للبحث عن بدائل للأمريكي المتأزم، ناهيك عن أزمته الإقليمية اليمنية، فإما أن يحدث انفجار يطيح بهذه السياسات السيئة، أو أنه بمعجزة ما «تتعلّق» الإدارة السعودية، وتبدأ بالتكيف مع الميزان الدولي الجديد متقبلة خسائرها وخسائر حلفائها، وتندار في علاقاتها شرقاً مع رواد الميزان الجديد الروس والصينيين، وتدخل في دائرة الحلول السياسية والحوار في مختلف الملفات اليمنية والإيرانية والسورية لتخرج من مستنقعها قبل أن تموت غرقاً.

إلا مصدر ثروتنا!

ترامب بدوره قبل بالرواية السعودية حول وفاة الصحفي إثر «شجار»، ولكن هذه الرواية الساذجة وقبولة هذا أعطى أعداءه سلاحاً إعلامياً ينتقدونه خلالها بضراوة، مما دفعه لاحقاً بأن يرفع حدة لهجته ويهدد السعودية وعائلتها المالكة بحال أثبتت التحقيقات تورطها في الجريمة، إن المعركة هنا هي معركة تجبيش الرأي العام ضد تبريده، ولكل طرف به مصلحته، فالأتراك والقطريون كحلف من جهة على خلاف مع السعودية، والإيرانيون من جهة أخرى، والقسم المتشدد من الإدارة الأمريكية وجد حدثاً جديداً يصعد به ضد ترامب والسياسة الأمريكية الجديدة «نحو الانتقاء»، فمن جملة هذه الضغوط أن تقوم واشنطن بفرض عقوبات على السعودية مما سوف يؤثر على العلاقة بين البلدين، الأمر الذي يتجنبه ترامب لما تشكله السعودية من حليف في المنطقة من جهة، ولما فيها من ثروة من جهة أخرى.

إلا مصدر وزننا... ولكن؟

في المقابل، تخشى الرياض أيضاً من هذه الضغوط ومدى تأثيرها على العلاقات السعودية- الأمريكية رغم كل الابتزاز الأمريكي لها، فقد قالها ترامب «مازحاً» في وقت سابق للملك سلمان على حد تعبيره «أنه لن يظل في الحكم لأسبوعين من دون دعم الجيش الأمريكي»، لتهدد السعودية بطرق غير رسمية عبر إعلامها، ومنها: مدير قناة «العربية» تركي الدخيل بمقال فحواه أن للسعودية خيارات وإجراءات تتخذها بحال وقّعت أية عقوبات على السعودية، منها كمّ إنتاج النفط وتصديره وسعره، وعن وقف شراء الأسلحة الأمريكية والبدائل المتوافرة لها مشيراً إلى روسيا والصين، وعن تقارب العلاقات السعودية- الإيرانية، وغيرها من الأمور التي تشكل تهديداً للحليف الأمريكي في المنطقة وبئر أمواله، وعلى المقلب الآخر اتخذت السعودية إجراءات داخلية نتيجة الضغوط صدرت عن الملك بإقالة المستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني ونائب رئيس الاستخبارات العامة أحمد عسيري

دخلت السعودية بقيادة ولي عهدها الجديد محمد بن سلمان أزمة جديدة إثر حادثة اختفاء ومقتل الصحفي جمال الخاشقجي في فنصليتها في تركيا، مما جعلها العنوان الأول في حرب بين مختلف وسائل الإعلام طيلة أسبوعين مضياً، بين مدافع ومهاجم، وصولاً إلى توتر في العلاقات السعودية- الأمريكية، فما القصة وما آثارها؟

يزن بوظو

سلوك الخاشقجي ومعارضته هذه لا تعني براءته، فقد كان على توافق مع التيار «الإخواني» عموماً، وكان على مقربة من النظام السعودي والعائلة المالكة على طول الخط، إلى ذلك الحد الذي أجرى فيه لقاءات صحافية مع «بن لادن»، إضافة إلى إرساله إلى «إسرائيل» لحضور مؤتمرات يكون من خلالها أحد القنوات السعودية- «الإسرائيلية»، ثم وعلى إثر الخلاف السعودي- القطري خرج الخاشقجي من بلده نهائياً، وبدأ بالعمل على ضرب السعودية لصالح القطريين والأترك، مما أشعر السعوديين وحليفهم الأمريكي بالخطر منه لما يمتلكه من معلومات حول العلاقات السعودية- الإسرائيلية- الأمريكية وقنوات اتصالهم، لتصبح «تصفيته» أمراً ضرورياً لهذه الأطراف.

مادة دسمة بتوابل مضحكة

أول تصريح سعودي كان أن الخاشقجي قد غادر القنصلية، ثم وبعد تأكيد السلطات التركية على عدم مغادرته، قالت السعودية بأنه توفي إثر «شجار»، لتعود الشرطة التركية بالقول بأنه اعتقل هناك وعُذب حتى الموت، ولديها تسجيلات صوتية ومرئية تثبت صحة ذلك وما والخ، ولكن بين هذا وذاك من التصريحات الرسمية خرج وأبل من التحليلات الإعلامية بين معسكرين، أحدهم مدافع عن تورط السعودية، وآخر مهاجم لها وصل إلى حد يدعو للسخرية من سيناريوهات عن اختفاء الخاشقجي وبراءة السعودية، فهذا الحدث يشكل «مادة دسمة» لمختلف الأطراف تصطاد بها بشكل سطحي وتحريضي على العائلة المالكة السعودية وصولاً إلى ترامب.

على العكس من واشنطن، حيث قدوم ترامب إلى «الواجهة» حدث طبيعي ضمن سياق التراجع الأمريكي ووليد عنه، أتى الأمير محمد بن سلمان بسياساته فرضاً على الواجهة، لتصطدم أحلامه مع وقائع معاكسة لها وتزداد التناقضات السعودية داخلياً وخارجياً أكثر، وأيضاً على العكس من ترامب الذي جاءه الهجوم منذ ترشحه للرئاسة، فإن ولي العهد هذا ساندته قوى الإعلام العربية والغربية بدعاياتها وترويجها له ولعهده سعودي جديد، لتندار تدريجياً على الجانب الآخر منتقدة لها ولمختلف القضايا التي تُسجل عليهم، وكان آخرها حادثة الاغتيال.

سُمعة العائلة الملكية «النظيفة»

منذ ظهوره، بدأ ولي العهد بـ «تصفية الحسابات» مع معارضيه وممن يشكلون تهديداً له ولا «سمعته»، حيث أقال العديد من المسؤولين السعوديين، وبعضهم لا زال قيد الاعتقال منذ ذلك الحين، أحدهم كان الخاشقجي الذي دخل القنصلية السعودية في 2 تشرين الأول وقُتل هناك... الخاشقجي- خصوصاً بعد خروجه نهائياً من السعودية في فترة الخلاف السعودي القطري- أصبح شخصية صحافية معروفة في المجتمع الغربي، وكان له عمود في صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، وقد عُرف بمعارضته للسياسات السعودية سواء داخلياً في البلاد أم خارجياً، مما يؤثر على اسم وسمعة العائلة الملكية السعودية وولي عهدها الجديد التي يحاولون تلميعها أمام المجتمع الغربي والرأي العام.

بغض النظر عن أسباب وذرائع مقتل الخاشقجي إلا أن هذا الحدث أضاف درجة أخرى على واقع الأزمة السعودية داخلياً

مصر... وضرورات التوجه شرقاً



الغربية القائمة، والتي لا تصبّ إلا في جيوبهم، ومنها إلى البنوك الغربية مجدداً.

ثالثاً: إن حصول روسيا على حق إنجاز مشروع محطة «الضبعة» النووية تم عبر مناقضة تقدمت إليها دول عدة، مثل: الصين وفرنسا وكوريا الجنوبية، حيث تم تأريض المحاولات المصرية المتكررة لتكون جزءاً من النادي النووي الغربي روسيا، لينتكر أمامنا السيناريو المتعلق بإنجاز السد العالي، كما أن مضي روسيا قدماً وجدياً في إنجاز المشروع إنما يؤكد على التباين الجذري في طبيعة العلاقات مع القوى الغربية مقارنةً مع دول الشرق الصاعدة حالياً، حيث إن الغرب غير مستعد لتقديم وإنجاز تلك المشاريع الجدية، والتي من شأنها نفي معادلة التبادل اللامتكافئ، وعزل الدول ومصالحة الحيوية عن تأثير تغيرات السوق وشروطها، مع فتح أفق غير محدودة للتطور.

إن التوجه شرقاً لا يخضع اليوم لنوايا هذه الجهة أو تلك فقط، بل أصبح ضرورة موضوعية، إذ أن انسداد الأفق أمام القوى العالمية التقليدية، وعدم قدرتها على تقديم الحلول بل ميلها لخلق الأزمات، يدفع بجميع الأطراف إلى البحث عن خيارات جديدة قادرة على تأمين الشروط اللازمة لإنجاز المشاريع الضرورية، مع امتلاكها القوة الاقتصادية، كذلك القوة العسكرية اللازمة لصون هذه التوجهات من تلك التدخلات الغربية، كالتي كانت تدعي أن القضاء على «داعش» سيستغرق 30 عاماً.

بقدر ما هي ضرورات الواقع التي تدفع مصر إلى السير في هذا الاتجاه، نتيجة لتبعات التوجه غرباً خلال الحقبة الماضية، التي انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي الاجتماعي لمصر، وعلى وزنها بالعموم، ونتيجة للتوازن الدولي الجديد الذي يدفع دولاً عدة للسير في هذا الاتجاه كما حدث مع تركيا مثلاً، الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير في منظومة العلاقات المصرية الخارجية، نحو استعادة الدور الوظيفي للدولة المصرية في عموم المنطقة في حال تعمق السير في هذا الاتجاه.

ثانياً: إن هذه الزيارة لا تعني قطع العلاقات مع القوى والدول الغربية، والتي لا تزال تحظى بنفوذ مالي واقتصادي، بالتالي سياسي جدي في مصر، الأمر الذي يؤكد «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري»، والذي يقوم بإصدار وثيقة سنوية تحت اسم «مصر في أرقام» تؤكد ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية التابعة لدول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى الخليج، مع بدء ارتفاع حصة كل من روسيا والصين في السنوات الثلاث السابقة بشكل جدي.

وهنا نريد الإشارة إلى أن درجة التوجه شرقاً لأي جهاز دولة حالياً باتت المعيار الرئيس في قدرة هذا الجهاز على تمثيل مصالح الشريحة الكبرى من الشعب، على النقيض من مصالح تلك الشريحة الاقتصادية القليلة والمهيمنة، التي تدر الأرباح من ارتباطها بمنظومة العلاقات

التوجه شرقاً
لأي جهاز دولة
حالياً بات المعيار
الرئيس في
قدرة هذا الجهاز
ليكون ممثلاً
عن مصالح تلك
الشريحة الكبرى
من الشعب

الرحلات الجوية إلى مصر لأسباب أمنية أعقبت حادثة تحطم الطائرة الروسية، وهو الأمر الذي تحاول مصر جاهدة منذ فترة طويلة حله مع الجانب الروسي.

يعتبر مشروع محطة «الضبعة» النووية، من أهم القضايا الاقتصادية الإستراتيجية التي تسعى مصر لإنجازها بالتعاون مع الجانب الروسي، فبناءً على بعض المعطيات المذكورة فإنه سيتم بحلول عام 2020 إنجاز الجزء الأول فقط من المشروع، والذي سيضم أربعة مفاعلات لتوليد الكهرباء كل منها ينتج 1200 ميغا واط يومياً لنحصل في النهاية على ما مجموعه 4800 ميغا واط يومياً، فيما ينتج السد العالي ما يقارب 2000 ميغا واط يومياً حسب بعض الإحصاءات الرسمية المصرية، الأمر الذي يدفعنا إلى إدراك أهمية المشروع وجدواه العالية.

قراءات أعمق

إن الزيارة المذكورة أتت في سياق المضي قدماً لإنجاز ما تم الاتفاق عليه مسبقاً بين الجانبين مع إجراء بعض الاتفاقات الجديدة، الأمر الذي لا يقلل من أهميتها، وذلك نظراً لطبيعة الاتفاقات المعلقة على الأقل، وأهمية كل من الدولتين من حيث تموضعهما الدولي والإقليمي الحالي، وهو ما يدفعنا إلى تأكيد جملة من الحقائق الأولية:

أولاً: إن الزيارة المذكورة ونوعية الاتفاقات التي نتجت عنها، تشير إلى مفصل هام في توجهات الدولة المصرية، ويمكن القول بأنها ليست مسألة نوايا

■ جواد محمد

أجرى الرئيس
المصري عبد الفتاح
السيسي، يوم الاثنين
2018/10/15،
زيارته الثانية- الأولى
كانت في 2014- إلى
روسيا الاتحادية
كرئيس لمصر، والتي
استمرت ثلاثة أيام،
قابل فيها الرئيس
بوتين ورئيس وزراء
البلاد، بالإضافة إلى
خطاب القاه في
مجلس الدوما.

تأتي أهمية الزيارة المذكورة كون مصر تعتبر من أهم الدول المفتاحية في المنطقة، قام رئيسها بزيارة تستمر ثلاثة أيام إلى دولة تعتبر صاعدة ومن أعمدة المجتمع الدولي، أفضت إلى توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي بين مصر وروسيا، أخذين بعين الاعتبار انخفاض مستوى العلاقات بين الجانبين في الفترات السابقة.

تفاصيل الزيارة

تضمن جدول أعمال السيسي في روسيا لقاءات مع مختلف القادة السياسيين في البلاد، حيث تمت مناقشة المسائل السياسية بين الجانبين، ولاسيما سورية وليبيا واليمن. كما تضمنت الزيارة بحث فرص التعاون العسكري، وقيام السيسي بمشاهدة بعض العروض العسكرية لما تنتجه معامل السلاح الروسية من أسلحة فردية، وبعض أنواع المقاتلات والمدركات، والأهم من ذلك كله أنظمة الدفاع الجوي «S300».

بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى واحدة من القضايا الحساسة بالنسبة لمصر على الصعيد الاقتصادي وهي موضوع السياحة، والمسألة المتمثلة بإعادة الرحلات الجوية بين الجانبين، والتي تعتبر وسيلة النقل الأولى للسياح الروس إلى مصر، الذين بدورهم تحولوا إلى تركيا بعد إيقاف الحكومة الروسية

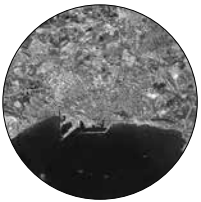
الصورة عالمياً



- أكدت قمة منتدى «آسيا-أوروبا»، دعمها الجماعي للاتفاق النووي مع إيران، ولخطة العمل الشاملة المشتركة حول البرنامج، مشددة على أن إلغاء العقوبات جزء لا يتجزأ من الخطة.



- أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن روسيا تقدمت على جميع الدول الأخرى في مجال تصميم الأسلحة الفرط صوتية، وذكر أن جيش بلاده سيحصل قريباً على منظومات «أفانغارد» من هذا النوع.



- أعلن نائب الرئيس الفنزويلي طارق العيسمي أن فنزويلا قررت استبدال الدولار بعملات أخرى في تعاملاتها في السوق المالية الوطنية، قائلاً: «فنزويلا تستبدل الدولار باليورو واليوان و عملات صعبة أخرى».



- خرج مئات آلاف البريطانيين إلى شوارع العاصمة لندن وأمام البرلمان مطالبين بتنظيم استفتاء ثان بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إثر المفاوضات بين لندن وبروكسل.



- أعلن البنتاغون عن تعليق مناورات «الطيار البقظ» الجوية السويدية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في شبه الجزيرة الكورية، بهدف إتاحة جميع الفرص لاستمرار الجهود الدبلوماسية المبذولة.



- شدد وزير الخارجية الروسي الكسندر نافيوكا والنظف الإيراني بيجان نامداز زنگنه، على زيادة الإنتاج المشترك إلى مليون برميل يومياً، في إطار الاتفاق الحكومي الدولي، وضمن اتفاقية «أوبك».

الموكب الهندوراسي يرعب ترامب



لم تسلم حتى هندوراس، البلد اللاتيني ذو التسعة ملايين نسمة، من التهديدات الأمريكية. موكب هجرة جماعي، ضم آلاف الأشخاص، احتشد عند الحدود المكسيكية، وجهته النهائية الولايات المتحدة الأمريكية... هذا ما حدث في هندوراس، فجعل ترامب يهدد بقطع المساعدات المالية عنها، لتطال التهديدات المكسيك أيضاً، بإغلاق الحدود ونشر الجيش هناك ما لم تتحرك لوقف تدفق المهاجرين.

■ عليا نجم

رغم أن موكب الهجرة الجماعي هذا يعكس مستوى جديداً من التحرك الشعبي للخلاص والتمرد، ورغم أن أسلوب التهديد والابتزاز المالي يعكس مستوى انحطاط السياسة الأمريكية، لكن المشهد بأكمله يشكل نموذجاً عن السياسات الغربية وتدخلها في شؤون الدول: نتدخل في بلادكم وننشر الفوضى والفقر، وندعم الانقلابات العسكرية، ونقدم لكم فتات الأموال، وإن أردتم الهروب سنغلق الحدود في وجوهكم، ونقطع عنكم المساعدات!

لماذا يهربون؟

يقول جاري ديكسون، وهو سياسي من هندوراس، أن المشاركين في موكب الهجرة «لا يبحثون عن الحلم الأمريكي، بل يسعون للهروب من الكابوس الهندوراسي»، حيث 60% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وحيث ترتفع معدلات الفساد والجريمة والمخدرات. ولكن ما الذي أوصل الهندوراس إلى هذا الكابوس؟

بالعودة قليلاً إلى الوراء، ومنذ بداية العام الحالي لم تهدأ الاحتجاجات في هندوراس ضد رفع أسعار المحروقات ورسوم النقل، وللمطالبة بالإطاحة بالرئيس، خوان أورلاندو هيرنانديز، الذي يتهمونه بتزوير الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني الماضي ونجح فيها بولاية رئاسية ثانية، حيث تتهمه المعارضة بالتورط بقضايا فساد، وتزعم أنه جرى تحويل أموال لدعم حملته الانتخابية عام 2013.

الإطاحة بزيلايا

قبل هيرنانديز تولي، بورفيريو لوبو، منصب الرئاسة في 2010، الذي وصل إلى الحكم نتيجة انقلاب عسكري مدعوم أمريكياً أطاح بالرئيس السابق مانويل زيلايا، الذي لم يلق الدعم الأمريكي نتيجة انضمام بلاده إلى منظمة «البديل البوليفاري» التي تضم دول أميركا اللاتينية التي تحكمها أنظمة يسارية، حيث فقد زيلايا بذلك دعم الطبقة البورجوازية وأثار قلق واشنطن، خصوصاً بعد زيارته لكوبا في 2007، والتي كانت أول زيارة لرئيس هندوراسي إلى هافانا منذ نصف قرن. هذا بالإضافة إلى إجراءاته عدداً من الإصلاحات التي صوت عليها الشعب، مثل رفع الحد الأدنى للأجور والقوانين التي تهدف إلى إصلاح الأراضي. لذلك وبعد الانقلاب العسكري فعلت إدارة أوباما في حينه ما بوسعها لضمان نجاح الانقلاب وإضفاء الشرعية عليه.

دعم فاكوسي

تشير المعلومات أنه ومنذ الانقلاب زادت المساعدات الأمريكية إلى الجيش الهندوراسي، وزادت أيضاً عمليات القتل والقمع ضد المعارضين. تعتبر منطقة وادي أغوين في الشمال الشرقي من البلاد أكثر المناطق التي حدثت فيها عمليات تصفية بحق المعارضين، وفي هذه المنطقة بالذات يكافح صغار المزارعين من أجل الحصول على حقوقهم ضد أحد أغنى مالكي الأراضي في هندوراس وهو، ميجيل فاكوسي، الذي يمتلك استثمارات في المنطقة لإنتاج الوقود الحيوي، وهو قريب من الولايات المتحدة وكان داعماً هاماً لانقلاب عام 2009 ضد زيلايا، حيث تعتبر قواته الأمنية الخاصة، إلى جانب الجيش والشرطة المدعومين من

الولايات المتحدة، المسؤول الأساسي عن العنف السياسي في المنطقة. وتشير وثائق مسربة أيضاً بأن واشنطن كانت على دراية بأن الرجل ذاته، فاكوسي، الذي تدعمه كان يعمل في تجارة المخدرات، وفي هذا السياق يلخص -دانا فرانك- الأستاذ في جامعة كاليفورنيا والمختص بالشأن الهندوراسي- الأمر، بالقول إن أموال «الحرب على المخدرات» والتدريب الأمريكية تم استخدامها لدعم حرب مهربي المخدرات ضد حركة «كامبيسينو» المعارضة في منطقة أغوين. إن تبعات ما تسمى «حرب المخدرات» الأمريكية في هندوراس لم تقف عند حدود هذا البلد، بل امتدت أيضاً إلى الجارة المكسيك، وبطبيعة الحال إلى الولايات المتحدة ذاتها، وحسب صحيفة «نيويورك تايمز» فإن مسؤولين أمريكيين أقروا بأن انقلاب عام 2009 في هندوراس فتح الباب أمام عصابات المخدرات.

ارتداد عكسي

عندما دعمت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري في هندوراس عام 2009، أعادت البلاد أدرجاً إلى الوراء وأشاعت بذلك الفقر والجريمة والمخدرات، لكن ذاك الخراب ارتد عليها في نهاية المطاف، لاجئين من جهة أخرى، وهذا ما يحدث لمواشنطن اليوم على مستوى العالم، فالأزمات التي خلفتها سياساتها حول العالم ترتد عليها عزلة وتراجعاً، لكن موكب الهجرة الهندوراسي الذي تحرك لاقتحام الحدود الأمريكية اليوم، ستمأله مواكب جماهيرية أخرى حول العالم هدفها اجتياز الحدود الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية الواهية.

المشاركون في موكب الهجرة لا يبحثون عن الحلم الأمريكي بل يسعون للهروب من الكابوس الهندوراسي

فيسبوك بعد الرأسمالية...



في محاولة لإدامة استخدام المنصة- قد أزعجت الناشطين الذين كانوا يعتمدون على فيسبوك من أجل نشر وجهات نظر بديلة. عززت هذه التغييرات الممارسات الاحتكارية الأخرى للموقع، مثل إجبار مستخدمي الموبايل على الوصول إلى المحتوى خارج فيسبوك عن طريق متصفح داخلي. إن المتصفح بطيء جداً لدرجة أن المستخدمين يقومون في كثير من المرات بالعودة عنه، فمن الأفضل التفاعل عبر المنصة نفسها.

مصلحة احتكارية

إذاً: من الواضح بأن فيسبوك أبعد ما يكون عن الفضاء الحيادي الذي يتم تشكيل جداول المستخدمين الزمنية فيه من تفاعلاتهم الشبكية. فيسبوك ناشئ، وهو فقط ناشئ ضخم احتكاري تدفعه بشكل أساسي الحوافز السوقية. ففيسبوك وجميع عمالقة التكنولوجيا هم في أساسهم «شركات عادية: مضاري إعلانات». وبكل تأكيد فإن الليبراليين بتركيزهم على الجدل حول خصوصية المستخدمين والمعلومات التي يتم جمعها، يخفون المنطق الرأسمالي الذي يؤدي لمثل هذه الممارسات، وما هي البدائل التي قد تظهر إذا ما كانت البيانات والاتصال العالمي حر من السيطرة الخاصة. من الزائف أن نستجيب لانتقادات المشروعة لفيسبوك بالقول بأننا نستطيع ببساطة أن نخرج منه إن لم يعجبنا، أو كما زعم معهد «آدم سميث» بأن أقوال كوربين ترقى لكونها إهداراً للمال على بدائل «غير مقبولة». إن قوة فيسبوك الأكبر بشكل محدد، وكذلك بالنسبة للمستخدمين، هو حشده الهائل: فنحن نستخدمه لأن «الجميع» هناك ولأننا لا نريد- ولا يمكننا تحمل كلفة ذلك في بعض الأحيان- أن نضيّع علينا ما يحصل. يعمل فيسبوك كمرفق عام عبر مشاركة المعلومات الجماهيرية ووصل أكبر عدد ممكن من

من كراجات منازلهم أو من غرف نومهم ليصلوا فيما بعد إلى منصات عالمية، معززين بطريقهم الإبداع وتواصل البشرية. إن القوة الإيديولوجية التي تقود هذه الرواية هي فكرة أن حرية التعبير عبر الإنترنت مقدسة- وهو المبدأ المنصوص عليه صراحة في قانون الولايات المتحدة- لكن هذا يعني أيضاً بأن وسائل التواصل الاجتماعي ليست منظمة كما هو الحال في بقية وسائل الإعلام. يضمن القسم 230 من قانون آداب الاتصالات ألا تتم معاملة مزود «خدمة الكمبيوتر التفاعلي» بوصفه ناشراً للمحتوى الذي تحتفظ به الخدمة. استحضّر زوكربيرغ هذه النقطة بالذات في تموز عندما تغادى تحميل فيسبوك مسؤولية التحكم في المشاركات على المنصة التي أنكرت «المحرقة اليهودية». ومع ذلك فقد دلت الجدلالات الأخيرة على أن فيسبوك يمكن أن يكون أي شيء باستثناء «حيادي». فضن ما يسمى مقاومة «الأخبار الكاذبة» كان فيسبوك رائداً في اتباع وكالات الاستخبارات الأمريكية لإزالة ما يدعى بأنه صفحات ومجموعات وحسابات «زائفة».

في السياق، حيث تهمين شركات خاصة، عددها أقل من أصابع اليد، على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن بإمكان فيسبوك اتخاذ قرارات تشكل الفضاء العام الأوسع في العالم، وذلك دون أية مراقبة ديمقراطية. إن حظر منظر مؤامراتي من اليمين المتطرف مثل أليكس جونز قد يستدعي الصراخ لأجل «خلاص حفيد»، لكن حظر الشبكة الأمريكية- اللاتينية «TeleSur»، والصفحات المؤيدة للفلسطينيين، والمحتوى المؤيد للأكراد، يمنحنا انطباعاً جديداً لكنه مألوف عن المثل «الإنسانية والديمقراطية» التي يعلن عنها فيسبوك.

في الوقت ذاته، فإن التغييرات الأخيرة على «ملف أخبار» فيسبوك - أي تقليص المحتوى الذي يعتبر سلبياً، وليس تفاعلياً،

في حين أن الصحافة السائدة قد وقعت تحت المراقبة المتزايدة في السنين الأخيرة، فقد ظهر الإعلام الرقمي وكأنه عالق في حقبة الغرب الجامح. يبدو بأن فيسبوك يقع بشكل مستمر في المشاكل، من تقارير المعلومات التي أجريت علينا دون موافقتنا، إلى الذعر الأخلاقي بخصوص قرصنة العملاء الأجانب لـ «الديمقراطية الغربية»، وجرائم الكراهية التي تتسبب بها الأخبار الكاذبة. وبما أن أكبر منصة للتواصل الاجتماعي في العالم تواجه سلسلة من المشاكل، فقد فتح هذا الأمر النقاش حول وضع تشريعات فيسبوك.

إن لم تكن تعلم
ما يجري بالفعل
فبالنسبة لشركات
التقنيات العملاقة
مثل فيسبوك أنت
هو المنتج وهذه
هي قيمتك

إيديولوجيا الإنترنت

إن كان حزب «العمال» البريطاني وغيره قد أعلنوا القطيعة أخيراً مع تمجيد المثل الليبرالية لـ «وادي السيليكون» - وهي منطقة في كاليفورنيا الأمريكية أصبحت مشهورة بسبب وجود عدد كبير من مطوري ومنتجي الرقاقات السيليكونية، ليصبح اسم المنطقة مرادفاً لمصطلح التقنية العالية- فمن المفيد أن نسال أيضاً: لماذا لم يحدث هذا في وقت أقرب؟

لطالما كان ما يعد به فيسبوك الأصوات المعارضة هو قدرته على تجاوز وسائل الإعلام التقليدية. وعليه فإن وسائل التواصل الاجتماعي تبدو وكأنها هبة لجميع من يريدون تحدي تلاعب المنظومة بالوسائل التقليدية. من وجهة نظر اليسار، فإن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها الفضل، كلاعب هام، في صعود كوربين في بريطانيا، و«الاشتراكيين- الديمقراطيون» في الولايات المتحدة، وكانت قادرة على اختراق شر صمت الإعلام أو هجماته. رغم ذلك، فقد قامت هذه الوسائل أيضاً، وبطريقتها الخاصة، بتغذية الأسطورة القائلة بأن الإنترنت فضاء غير مركزي وغير هرمي، وهي الفكرة التي تتخفى وراءها الاحتكارات الرقمية عادةً.

إن غموض عمالقة التقنيات الجدد يسمح لهم بتجنب التشريعات التي تحكم الإعلام التقليدي. إن أحد الأساطير المنتشرة عن الإنترنت تظهر عالماً من الناشئة يبدؤون

لويس باسيت تعريب وإعداد: عروة درويش

اتخذ زعيم حزب «العمال» البريطاني، جيرمي كوربين، خطوة جريئة اتجاه هذا الأمر في 23 آب عندما أعلن في مداخلة كبرى عن: «سلسلة من الأفكار الجذرية لبناء إعلام حر وديمقراطي لأجل العصر الرقمي». في حديث له في إدنبرة، وضع كوربين مختصراً لرؤيته عن ديمقراطية كل من الصحافة التجارية و«البي بي سي» المملوكة للدولة. دعا لفرض ضرائب على عمالقة التقنيات، ومزودي خدمة الإنترنت، من أجل المساعدة على موازنة المجال بين الاحتكارات الرقمية ووسائل الإعلام الرقمية.

إن الدعوة لإصلاح الإعلام كانت نموذج تحول- تحديداً في الوقت الذي تثير فيه سطوة شركات مثل: فيسبوك شكوكاً متزايدة- إن ما يحصل اليوم من خروقات الخصوصية، وذعر من القرصنة، ومخاوف من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية، قد هزلت الثقة العامة في فيسبوك، وبالتأكيد أثرت على نمو سعر أسهمها المذهل في السابق. وإن كان فيلم «الشبكة الاجتماعية» الصادر عام 2010 قد أظهر زوكربيرغ كعبقري خطاء يمكن مسامحته، فإن جلسة الاستماع الأخيرة له في الكونغرس قد قوبلت برسومات ساخرة تظهره كتاجر كبير بابتسامة روبوتية.

تحرير التواصل العالمي



وقتها، وهي في هذه الحالة: من يسيطر على الدخول إلى المعلومات. فعبّر حظر الإعلانات سوف ينتهي نموذج أعمال فيسبوك عن الوجود. وخارج هذه الصورة يمكن استبدال العملاق التقني بمنصة ممولة بشكل عام. لكن ما الذي سيستبدل الحوافز الرأسمالية التي تقود خوارزميات فيسبوك الإدمانية؟ وكيف يمكن لهذا أن يحدث على مستوى وطني دون وضع سدود قومية هائلة، وغالباً غير شعبية وغير قابلة للتطبيق؟

منح خطاب جيرمي كوربين في إدنبرة بعض الأجوبة لهذا الأمر. يمكن لفيسبوك في مرحلة ما بعد الرأسمالية أن يمزج بين نهج مصدر مفتوح ورقابة ديمقراطية. مثل ويكيبيديا، يمكن لتكنولوجيا الشبكات أن تسمح للمنصات البديلة بأن تكون ذات جهد جمعي، سواء فيما يخص البرمجة بذاتها أو بإنتاج وتنظيم محتواها أو المشاركة في حكمها. بأية حال، سيكون من الحمق أن نأخذ أحلام «وادي سيليكون» بالجملة، فالخوارزميات التي صيغت بشكل مفتوح كلي تكون قابلة للتلاعب، كما حدث عندما ابتكرت «مايكروسوفت» إنساناً ألياً على تويتر فتحول إلى عنصري أبيض في أقل من يوم.

الإدمان. يبدو بأنه دون معالجة هذه الحوافز بشكل مباشر سيكون التأثير هو خلق انقسامات في الإنترنت، حيث يوجد فضاء صحي عام للبعض وترك أكثر الأشخاص ضعفاً يعانون من أكثر الآثار الخبيثة للهوس بالشبكة.

الذهاب أبعد من اقتراح كوربين يعني بالنسبة للبعض تأميم الفيسبوك. لكنّ موارد عملاق تقني - تحديداً البيانات والمستخدمين النشطين - ليست موارد منجم فحم على سبيل المثال، حيث تكون متجمعة في مكان واحد بل هي قابلة للنقل. ولهذا فإن التحرر من مثاليات التواصل الشبكي وسطوة شركات البيانات الكبرى يتطلب منا أن نتخلص من نموذج أعمال فيسبوك، وأن نضمن استبداله بشيء أفضل. ويمكننا من أجل تحقيق هذه الغاية أن نشير لسياسة أخرى يمكنها أن تقوّض التسليع الذي أحدثته المنصات العملاقة، وأن تعبد الطريق أمام البدائل: أن نحظر الإعلانات على الشبكة، سواء أكانت إعلانات تجارية أم سياسية.

تبدو مثل هذه السياسة بعيدة المنال في الوقت الحاضر. لكن ومثل أي إصلاح يهدف لاستعادة النشاط البشري من سيطرة السوق، فهو يثير أسئلة سياسية لا ينتهي

وسائل تواصل اجتماعي اشتراكية

لقد أخفق فيسبوك في إدراك الإمكانيات الحقيقية للإنترنت. فقدرته على الوصل العالمي وقوة بياناته الكبيرة التي يمكن استخدامها لتعزيز تطور البشر بوسائل لا نهائية قد تمّ اختزالها إلى هدف واحد: الربح. لكن ما هو البديل؟ حسناً، إن اقتراح كوربين المرتكز على إعادة توزيع الأرباح التي تحصل عليها شركات التقنيات العملاقة على خدمات الإعلام العامة هي بداية جريئة. إن رؤيته للشركات الرقمية البريطانية متشبثة بالتقاليد الأبوية للديمقراطية الاشتراكية في المملكة المتحدة، حيث يتم التفكير بالصحافة «المستقلة» على أنها خدمة عامة. لكن خطاب كوربين قد مضى أيضاً إلى الأبعد قليلاً من هذا، مشيراً إلى بديل «يمكنه تطوير تكنولوجيا جديدة لصناعة القرار على الإنترنت والإجابة المفاداة من الحضور للبرامج وحتى منصات التواصل الاجتماعي للبرامج مع خصوصية حقيقية وسيطرة عامة على البيانات التي جعلت من فيسبوك وغيره أثرياء».

ومثل «البي بي سي» نفسها، فإن بديلاً ديمقراطياً اجتماعياً لفيسبوك سوف يواجه التحديات. لفيسبوك تأثير سياسي هائل وقدرة مستمرة على تفادي الضرائب. يمكن تحديد ما يقوم به فيسبوك في السوق وتعريف ما يقدمه من احتكار رقمي في واقع الأمر تحدياً قانونياً لفرض الضرائب. علاوة على ذلك عندما يتم تطبيق منطق المنافسة الرأسمالية على الإعلام فإن البدائل العامة ستجهد ضمن سوق عدوانية من أجل جذب الانتباه العام. يوجد بالفعل بدائل لفيسبوك، لكن أيّاً منها لم يملك بعد الكتلة الهائلة التي تجعله قابلاً للحياة. فحتى لو تمّ كسر احتكار زوكربيرغ، فبإمكان الحوافز الرأسمالية التي تقود البيئة الإعلامية أن تديم فيسبوك، أو أية منصة أخرى مشابهة، إلى أجل غير مسمى من خلال تحقيق ثورات دائمة في وسائل

المستخدمين بعضهم ببعض. إنها الكتلة الكبرى التي تجعله احتكاراً طبيعياً والوحيد القادر بذلك على تقويض حرية الاختيار لدى المستخدمين. لكن بعيداً عن كونه يؤدي ببساطة دور خادم للمصالح العامة، فهو محكوم بنموذج أعمال مرتكز على الإعلانات التي تلعب دوراً حاسماً في كل ما نراه ونفعله على هذه المنصة. إن هذا الحافز هو الذي يقود المنطق الإدماني وراء الخوارزميات التي تقرر ما إذا كنت سترى قطعة تسقط، أم منشوراً من صديق قديم.

ورغم الادعاءات الإنسانية التي يسوقها «وادي السيليكون»، فإن فيسبوك يتمحور بشكل جوهري حول جعل أكبر عدد ممكن من الأشخاص يستخدمون هذه المنصة وبأكثر اعتياد ممكن. فكلما زاد بقاؤك كلما استطاع فيسبوك تقديم إعلانات أكثر. وكلما استطاع فيسبوك جمع بيانات عن تفاعلاتك كلما كنت مستهدفاً أكثر، وبالتالي كلما كانت هذه الإعلانات قيمة. إن كانت الأسواق الغربية المشبعة بالفعل وتكاليف التنظيم الذاتي «والتي يفترض أنها أفضل من تنفيذ الدولة البطيء» تؤثر على سعر سهم فيسبوك، فلا يزال قائماً أن كل شخص ناشط على فيسبوك في الولايات المتحدة وكندا يساوي 97 دولاراً بالنسبة لفيسبوك في العام الماضي، أو 23 دولاراً في أوروبا. إن لم تكن تعلم ما يجري بالفعل، فبالنسبة لشركات التقنيات العملاقة مثل فيسبوك أنت هو المنتج - وهذه هي قيمتك.

فمثله مثل الناشر التقليدي، فإن فيسبوك يشكل بوضوح ما يراه مستخدموه البالغ عددهم 2,2 مليار. لكن بدلاً من دفع المال من أجل إنتاج المحتوى، يحصل فيسبوك عليه مجاناً من خلال مستخدميه وبقية الناشرين. وبدلاً من المحررين الرسميين هناك جيش من الخوارزميات المهندسة جيداً لتبقيك في المصيد.

فيسبوك لا يمكن
أن يكون حياً
ضمن ما يسمى
مقاومة الأخبار
الكاذبة كان
فيسبوك رائداً
في اتباع وكالات
الاستخبارات
الأمريكية

إن فيسبوك اشتراكي سيتطلب أن يتم تشكيله من خلال كل من الاحتمالات اللانهائية لزيادة المشاركة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الطريقة الأكثر تقليدية، ولكن الأكثر موثوقية في التحرير، والتي تحتاج إلى رقابة كلا الخوارزميات والبشر. يمكن العثور على الخطوط العريضة لهيكلية مثل هذه الإدارة في رؤية كوربين لـ«بي بي سي» ديمقراطية، والتي اقترح فيها هيئة حاكمية يتم انتخابها من قبل عمال المنصة ومستخدميها. لقد أسقطت الأزمات الأخيرة أسطورة الحياد التي كانت شركات التواصل الاجتماعي العملاقة تهوى التخفي وراءها. لكن إن كنا جادين بخصوص البدائل فعلينا أن نحذر البيانات الكبرى والتواصل العالمي من فوضى السوق. وشكراً لجيرمي كوربين عندما بدأ بهذا الأمر.

الفلسفة الشعبية والتخلف



كنفاني ومهدي عامل وحسين مروّة والمسرحي سعد الله ونوس وزياد الرحباني وغيرهم شواهد حية على أولئك المثقفين، إذ أن امتلاك الرؤيا الفلسفية العلمية المنسجمة لديهم دفعهم للانخراط في السياسة من حيث إيمانهم بتلازم قضايا التحرر الاجتماعي «الثقافي في أحد جوانبه» والوطني، وانتماءاتهم السياسية معروفة دون شك، كما دفع بشكل أو بآخر الفئات الشعبية المرتبطة بهم للانخراط في السياسة، فلطالما أبدت هذه الفئات تلقفها وتجاوبها مع الآمال المتاحة لتغيير واقعها.

التخلف يمكن إصلاحه إذا

ترتبط مهمة الإصلاح الفكري والأخلاقي بقضية كسر هيمنة وحدة الفلسفات التقليدية العشوائية والتي بدون كسرهما لن تعي القوى المتحركة شخصيتها المستقلة، وتتمن أهمية الدور الثقافي للمثقف العضوي في نشاطه العملي الجمعي، حيث لن يتحقق الهدف المطلوب دون العمل الجماعي، فمن المهم بمكان، العمل على توحيد الإرادات الفردية بمعبرة الرؤى والأهداف لتشكيل بناء ثقافي اجتماعي ذي رؤية واحدة ومنسجمة عن العالم، يقوم قبالة قدرتي الفلسفات العشوائية والطبقة المهيمنة على توحيد الفئات الشعبية المتفرقة ضد مصالحها الحقيقية والوجودية. ويحقق هذا البناء عن طريق المثقف العضوي صلة الوصل بين البنى التحتية والبنى «الوطنية» الفوقية - أي الأحزاب - قيد التشكيل أو المشكلة من رحمها، بالإضافة إلى النواة الحقيقية لتشكيل ثقافة وطنية جامعة.

إن تناول الفلسفات الحالية المشكّلة لمجموع الوعي الشعبي بالنقد البناء لتبني الآراء الصائبة فيها وإحلال آراء صائبة جديدة فيها بهدف تحويلها إلى قاعدة للتنظيم الفكري والأخلاقي الفردي والجماعي المنسجم الخلاق، يشكل حدثاً فلسفياً بحد ذاته.

بالقوى الخارجية عوضاً عن تطويرها في بيئتها وأرضها وناسها.

في دور المثقف العضوي وإيمانه بالرأي الصائب

غير أنه بناءً على ما سبق أيضاً، يمكن استخراج الآراء الصائبة من الآراء السائدة، والبناء عليها وتطويرها تشكياً لوعي فلسفي علمي جامع وموحد. أي: أنه لا يمكن الفصل بين الفلسفة الشعبية والفلسفة العلمية ذات الطابع الفكري الفردي، والتي تشكل في سعيها لتصبح رأياً سائداً رافداً هاماً للفلسفة الشعبية، وكلاهما أي الفلسفة الشعبية والفلسفة العلمية - «عمليات» مر بها الفكر عبر قرون طويلة وبذل فيها جهداً جماعياً كان ثمناً لطريقتنا الحالية في التفكير والذي يجمل كل هذا التاريخ الماضي حتى بأخطائه وانفعالاته، والتي لا يعني وقوعها في الماضي ثم تصحيحها، أنها لن تقع مجدداً في الحاضر وتحتاج إلى تصحيح جديد، غرامشي».

وهنا تكمن أهمية عدم الفصل بين الفلسفة والسياسة لضرورة النقد المنظم للنظرة العشوائية والمفهوم المتخبط الجماعي حول العالم والمجتمع، كما أن نشر المفاهيم الجديدة ليس بعيداً عن الأسباب السياسية التي تصب في النهاية في إطارها الاجتماعي. وتبرز الحاجة إلى نقد ذاتي يخرج برفض أي إرث لا يعبر عن الشعب اليوم، وعن حاجاته وطموحاته وفق معطيات عصره، فالإنسان لن يستطيع تجاوز وحل القضايا والمشاكل المطروحة واقعياً بأدوات عبر عليها الزمن وتجاوز قواعدها الفكرية. كما أن للعمل على رفع السوية الفكرية للفئات الشعبية أهمية كبيرة بالتردد الدائم للمفاهيم الجديدة والصائبة، إذ يؤدي ذلك إلى خروج المثقفين من بين تلك الفئات محافظين على علاقتهم العضوية بهم وحاملين للرؤيا والمفهوم الجديدين ومفكرين جماعياً، والشهداء ناجي علي وغسان

نتاقل الأجيال لحكاية عنتره بن شداد الثائر على واقع عبوديته، وبين استسلام لجيل اليوم لآمر واقع «عوجاً»! بين جهله أن تناقل قصص التناحر الدموي عبر تاريخ أجداده الطويل، إنما هو رفضٌ لشكل الصراع ذاته الذي دفع دمه ثمناً له، وبين ظنه أنه جلد منصفٌ لذاته! بين ترداده لعبارات تثبيطه من كونه شعباً «ما يطلع منو شي»، وبين حقيقة أنه فدى ويفدي اليوم بلده! يمكن القول إذاً: إن الفيلسوف الشعبي هذا ذو وعي متخبط كفرد واحد. وهذا الفيلسوف يعيش فلسفته مع شعبه كإيمان وعقيدة جماعية، وبهذه الأغلبية يدافع عن مفهومه الفردي والعشوائي عن العالم والمجتمع.

وبكلمة أخرى، إن هذا الخليط العجيب من هذه المفاهيم المختلفة والذي يكون الفلاسفة الشعبيين لمجموع شعب من الشعوب يؤلف نظام تفكير عشوائي جماعي يفتقر تماماً إلى وعي منسجم على الصعيد الوطني، وتحقيق وحدة شعب كهذا أو أمة كهذه سيكون بشكل سلطوي، أي بطريقة الفرض من طبقة مهيمنة.

وعليه، يمكننا تفسير قيام شعب بسلوك وعمل جماعي يعبر عن مفهومه عن العالم والحياة في لحظات تاريخية ما، رغم خضوعه لفترات سكونية طويلة لتعبية فكرية لطبقة مهيمنة تابعة أو أصيلة وتبنيه لمفاهيم هذه الطبقة باعتقاد أنها مفاهيمه الفردية والجماعية. أضف إلى أنه يعزى ضعف مجتمع ما إلى عدم وجود ثقافة وطنية واحدة بالمعنى الشعبي، إذ ظل مفهوم الوطنية ذا معنى شكلي ومحدود، من حيث حصر هذا المفهوم بطبقة مغلفة عن المجتمع، ومثقفين مفصولين عن الشعب يحدون روابطهم بأدونيس وعشتار أقوى من روابطهم بشعبهم اليوم في أدب ودير الزور ودوما واللاذقية... وهو ما يعرض البلاد وقد عرض إلى ثورات مضادة مرتبطة

بَلَخَصَ التعبير السائد «عم يتفلسف» فكرة الناس عن الفلسفة، ورغم ظاهر هذا الرأي الساخر الداعي إلى اليأس، فإن مضمونه يعبر عن وعي بعمل الفلسفة الدقيق في تحليل الظواهر والأمور و«الابتعاد عن الغرائز الحيوانية والسلوك البدائي» بما يمنح العمل الإنساني الفكري والعقلي بُعداً الواعي.

■ سلاف محمد صالح

نتعرض اليوم إلى وجهة نظر في الفلسفة الشعبية:

الفلسفة الشعبية. الأسباب والنتائج
تُعرّف الفلسفة علمياً على أنها نظرة منسجمة إلى الكون والعالم والمجتمع والإنسان من وجهة نظر ومصالح طبقة من طبقات المجتمع. غير أن الإنسان - أي إنسان - هو فيلسوف بالمعنى العفوي أو الشعبي للكلمة، بدءاً من لغته كأبسط شكل من أشكال النشاط الفكري تُعبّر مفاهيمه من خلاله عن وجودها الفعلي كأفكار سائدة تتضمن أفكاراً صائبة. إذ أن أي إنسان سينتمي منذ مولده إلى طبقة اجتماعية وعبرها يلج إلى عالم الوعي والحياة، وضمن هذه الطبقة سيتشرب جميع المفاهيم المختلطة بشكل عجائبي، بدءاً من الدين الشعبي والتراث المحلي القروي، أو المدني، والثقافة التقليدية والتقدمية والليبرالية والمبتذلة... إلخ. وجميع الفلسفات المادية والمثالية باتجاهاتها كافة التي فسر بها العالم منذ نشوء مجتمعه، إذ لا تخلي المفاهيم القديمة مكانها الفسيح بسهولة للمفاهيم الجديدة، وغالباً ما يحدث تمازج بينهما على الصعيد الشعبي. ليظهر أخيراً بشخصيته المركبة الجامعة بين قدرتها على الخروج بأشد التفسيرات ضحالة للظواهر الكونية والاجتماعية والشخصية المستندة إلى السحر والشعوذة وعوالم الماورائيات، وقدرتها على حل - بل والبرهنة على - أكثر المسائل العلمية الرياضية والتكنولوجية صعوبةً وتعقيداً! بين

نشر المفاهيم

الجديدة

ليس بعيداً

عن الأسباب

السياسية التي

تصب في النهاية

في إطارها

الاجتماعي

يُعزى ضعف مجتمع ما إلى عدم وجود ثقافة وطنية واحدة بالمعنى الشعبي

في أسماء مدن الشرق العظيم



يقول مننى الهنداوي الباحث العراقي في علم الآثار: آكولا أو عاقولا هو اسم مدينة الكوفة في العراق كما ورد في كتابات باللغة البهلوية «الفارسية القديمة» نقشت على نقود تعود للفترات العربية الإسلامية. آكولا أو عاقولا صيغة آرامية الأصل تعني الحلقة أو الدائرة.

لؤي محمد

اندثر هذا الاسم إلا في كتب التاريخ والآثار، وما زال مستخدماً في مكان آخر. إذ توجد قرية جنوب مدينة القامشلي في الجزيرة تحمل اسم عاكولة «عاقولة» وتكتب بالكردية بهذا الشكل «Aglê».

يضيف الهنداوي: من الغريب وجود أسماء مكررة لمدينة تحمل الأسماء نفسها، ومن الطريف أنه كان لدينا على ضفاف نهر الفرات في العراق، مدينة في العصر العثماني كان اسمها «الحسكة» اندثرت هذه المدينة، وحلت محلها مدينة الديوانية الحالية. تأسست مدينة الحسكة في القرن التاسع عشر في نقطة التقاء نهري جغجغ والخابور في الجزيرة، وعلى أنقاض مدينة آرامية قديمة تسمى «مدينة نهريين»، وهناك أمثلة غيرها

عن اندثار المدن وانتقال اسمها إلى مناطق أخرى. إضافة إلى ذلك، تحمل العشرات من المدن أسماء من مختلف لغات الشرق، وهكذا فالزبداني كلمة فارسية تعني مكان التفاح، وديريك كلمة سريانية وكردية معناها الدير الصغير، ودمشق كلمة آرامية سريانية لها عدة معانٍ. وتطلق على رأس العين أسماء عربية وكردية وسريانية، واللاذقية كلمة

يونانية هلنستية من اسم لاودوكيا زوجة سلوقس، وطرطوس كلمة لاتينية من انترادوس وتعني البرد القريب من أرواد، وحلب كلمة سريانية تعني الأرض البيضاء، وحمص كلمة رومانية تعني أرض الحجارة السوداء، وعين العرب «كانيا عربا» كلمة كردية أطلقت على النبع الذي تأتي إليه القبائل العربية سنوات القحط وللمدينة اسم آخر هو «كوباني» وهي تحريف للكلمة

الألمانية كومباني أي الشركة نسبة إلى شركة خط حديد بغداد- بوخاريسست - برلين، وتطلق على القامشلي أسماء عربية وتركية وسريانية وكردية. عاش في منطقة الشرق العديد من الشعوب التي تركت أثارها وامتزجت ثقافتها المتميزة مع بعضها، وليست أسماء مدن الشرق العظيم إلا الدليل الذي تخبرنا به علوم الآثار عن وحدة التاريخ المنطقة نحو وحدة المصير.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



اشتهرت مدينة حلب بصناعة النسيج والقطن التي نافست صناعة النسيج العالمية، ويحتفل سكانها بموسم حصاد القطن سنوياً. اعتبر الاحتفال عيداً رسمياً منذ العام 1956 كأحد الاحتفالات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد، ويتخلل المهرجان حفل كرنفالي يمر من ساحة سعد الله الجابري التي تعتبر الساحة الرئيسية في مدينة حلب. وتشارك في الكرنفال العديد من الجهات التي لها علاقة بصناعة القطن. في الصورة: مهرجان القطن في مدينة حلب خريف عام 1973.



عيد الاحتفاء بكبار السن

يصادف اليوم التاسع من الشهر التاسع حسب التقويم القمري الصيني «17 تشرين الأول في التقويم الميلادي» عيد تشونغ يانغ التقليدي في الصين. وكان الصينيون القدامى يعتبرون الرقم «تسعة» رقماً شمسياً، كما أن نطق 9 في اللغة الصينية شبيه بنطق كلمة «جيو»، التي تعني «الدوام والديمومة»، مما اعتبره الصينيون القدامى يوماً للبركة والسعادة، يحتفلون به سنوياً بممارسة بعض العادات والتقاليد المميزة، التي تثير التفاؤل بطول العمر. ومن طقوس العيد تسلق الجبال الشاهقة والتمتع بمناظر زهور الأقحوان وتناول الكعك الملون.



اكتشاف أحفورية جديدة

اكتشفت مجموعة من أحافير الديناصورات في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم بشمال الصين، وعثر علماء الآثار في بلدة ايجيناوهر على أحافير ديناصور عملاق من سلالة ساووروبود، يعتقد أنه كان موجوداً خلال العصر الطباشيري المبكر قبل 120 مليون سنة. ووجدت الأحافير سليمة تماماً، ويقول علماء الآثار: إن طول الديناصور 17 متراً تقريباً. ورصدت أحافير لديناصورات اركيانثومونيس أيضاً. كما عثر على 15 أحفوراً في قرية قوانيتانغ التابعة لمقاطعة تشيجيانغ شرقي الصين، نقلت هذه الأحافير إلى متحف إيوو، وقدر علماء الآثار عمرها بحوالي 80 مليون سنة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/ 10/ 21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/ 12/ 18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/ 12/ 03

الذاكرة الكرزية لبلدة كسب



تسرد رواية «الفم الكرزي» حوادث وقعت في بلدة كسب في محافظة اللاذقية بين عامي 1938-1946، من قصة الحب التي جمعت بيرانيك فاهيان مع جواد الصفصافي، إلى نضال الشيوعيين في كسب ولواء اسكندرون ضد الاستعمار الفرنسي والفاشية، ونشوء الخلايا الشيوعية الأولى في مدينة اللاذقية بين عمال الريجي والميناء.

■ آتات كرد

جواد الصفصافي هو الاسم الحركي للاديب الراحل حنا مينه، الذي أرسلته قيادة الحزب للإشراف على عمل منظمة كسب في فترة العمل السري وتعرض الشيوعيين إلى الملاحقة والاعتقال على يد البوليس الفرنسي ورجال حكومة فيشي والجنرال دانتز الفاشيين.

قال حنا مينه عن نفسه:

إنني نصفان: نصف مجنون ونصف عاقل. ولكنني متيم بالنصف المجنون. أنا كاتب المناطق المجهولة وكل التجارب التي عشتها، عشتها بعفوية ولم أخلق في يوم من الأيام موقفاً لأكتب عنه.

أنا كاتب الكفاح والفرح الإنسانيين.

أنا خريج سجون، ولست خريج معاهد وجامعات. نُفيت من الوطن ثلاث مرات، وسُجنت بعدد شعر رأسي.

الفم الكرزي لبيرانيك فاهيان

الفم الكرزي رواية من الأدب الواقعي، تحمل القارئ في زيارة لسلسلة من الصور الفوتوغرافية أو المشاهد السينمائية المخبأة بين السطور والصفحات التي تغوص كلماتها في الحياة الاجتماعية.

كانت أحداث الرواية في كسب، وفي ظروف النضال الوطني الذي كان يحدث في أحياء حلب وأزقة بيروت وحي الميناء في طرابلس. وهناك وقع جواد الصفصافي بطل الرواية في حب بطلة الرواية: بيرانيك صاحبة الفم الكرزي. وقع الاثنان في الحب في ظروف صعبة قلقة لا تريد هذا الحب، فجواد ملاحق من رجال البوليس الفرنسي، وبيرانيك راحلة إلى أرمينيا. قال جواد: ما رأيك يا حبيبتي أن نتزوج؟ «سأفكر في ذلك يا حبيبتي».

ومتى الجواب؟ بعد الاستقلال: تصير الفرحة فرحتين.

كانت مهمة النضال من أجل الجلاء والاستقلال ورحيل القوات الأجنبية عن سورية فوق كل شيء عند الاثنين. استدار جواد، استدارت بيرانيك، تماسكا بالأيدي، بقيت بينهما مسافة، برقت العيون، تكهرب الجسدان، خفق القلبان، ابتسما وضحكا، شدها إليه، فقالت: نسيت أننا على الشرفة، وبيننا مسافة، كلانا ملزم بالمحافظة عليها.

قالت بيرانيك: طوق خصري بزئار من نار، وكانت قبلة الفم الكرزي التي لم يكتب لها الاستمرار كقصة حب. سافرت بيرانيك إلى أرمينيا بعد الاستقلال، وفضلت أرمينيا على حبها، وتوجه جواد إلى اللاذقية ليعمل هناك. الفم الكرزي ليست رواية عاطفية ما، وأن كانت العاطفة حاضرة، لأنها رواية تتحدث عن مرحلة خاصة من مراحل النضال في سورية، وفي منطقة محددة هي كسب، حيث كان نضال الأرمن جزءاً من النضال العام الذي خاضه الشيوعيون، في حركة تنبض بالحب والحياة والاجتماعات الحزبية السرية وتحدي السجن والاعتقال والملاحقة. وقد ترجمت الرواية إلى اللغة الأرمينية لاحقاً.

شخصيات من ذاكرة كسب

دخلت الأفكار الشيوعية إلى لواء اسكندرون مبكراً منذ عام 1922 على يد اتحاد سبارتاك الأرميني، ولعب الشيوعيون دوراً في اندلاع انتفاضة فلاحي جبل موسى ضد أعمال السخرة عام 1925، وقادوا المظاهرات في أنطاكية واسكندرون وأرسوز ضد سلخ اللواء، ومن هناك وصلت الأفكار إلى بلدة كسب التي ساهمت في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي والفاشية، وفي سبيل الاستقلال

مجدداً كذكريات على يد حنا مينه في رواية «الفم الكرزي» عام 1999.

الدركي أبو الفقراء

بعيداً عن أحداث الرواية، وقريباً من التاريخ الاجتماعي لبلدة كسب، وفي زمن أسبق يعود إلى زمن الحرب العالمية الأولى، شارك 40 ألف متطوع أرمني في وجوارها في انتفاضة ضد العثمانيين دفاعاً عن أنفسهم.

وفي حدث آخر، جرت أول انتخابات نيابية في سورية عام 1947، وسافر حنا مينه إلى كسب لتنظيم عمل المنظمة الشيوعية فيها لإسقاط أحد المرشحين الرجعيين ونجحت في ذلك. لم يذكر حنا مينه هذه الحادثة في روايته.

في عام 1955 كان حسين المشعان دركياً ورئيس مخفر حدودي في كسب، ولعب دوراً في الدفاع عن الفلاحين ومنع تطاول بعض الإقطاعيين على أراضي المنطقة، وإعادتها إلى الفلاحين الذين أطلقوا عليه لقب «أبو الفقراء».

وفي نفس الفترة اشتدت الضغوطات الخارجية على سورية، وحشد حلف الأطلسي قواته على الحدود، فطوع الآلاف من أبناء سورية في فصائل المقاومة الشعبية عام 1957 في كل المدن والقرى، وبشكل خاص في المناطق الحدودية الشمالية ومنها بلدة كسب وقراها.

تضاف القصص الأربع السابقة إلى أحداث رواية «الفم الكرزي»، وتشكل معاً صور من الحياة الاجتماعية والصراع السياسي والطبقى والتاريخ الوطني المغيب إعلامياً لبلدة كسب، لماذا نقول التاريخ المغيب؟ لأن السائد الآن هو إطلاق صفة السياحة والفندقة على هذه البلدة التي قدمت الغالي والرخيص من أجل سورية خلال القرن العشرين.

والجلاء، والدفاع عن مطالب الناس. تعرضت منظمة كسب إلى الاعتقال والملاحقة، وقدمت منظمة اسكندرون شهيدتين في مواجهة الاحتلال، وبعد انتصار الجيش الأحمر على الفاشية عام 1945 حدثت مظاهرة كبيرة في كسب احتفالاً، وشارك أعضاؤها في معارك الجلاء وطرد الفرنسيين.

تخبرنا رواية «الفم الكرزي»، بأسماء هؤلاء البسطاء الذين صنعوا جزءاً من تاريخ بلادنا، من بطلي الرواية جواد الصفصافي مسؤول منطقية كسب وبيرانيك فاهيان التي أمنت حماية الملاحقين، وعامل مرفأ اسكندرون قاسم رضوان وسركيس ماخيان مسؤولا الحزب الشيوعي في لواء اسكندرون، والشهيد خضر العبد الله الذي قتله البوليس الفرنسي.

إضافة إلى أسماء عديدة مثل دكران ألوطين عامل بلدية كسب الذي اعتقل لكتابته العرائض المطالبة، وأودايس حنانيان الحداد ومسؤول منظمة كسب الذي أخفى وراء ورشة الحدادة تنظيمًا كاملاً، والرفيق كيورك عامل سنترال كسب الذي خدع البوليس الفرنسي، والرفيقة ماراتيان حاملة الرسائل الشفهية السرية، وبوغوص ستراكيان حارس المقر السري، وبدروس قره بيتان الذي اعتقل أيام الحكم الفاشي، والرفيقة نوباريان قائدة المظاهرات النسائية، والرفيق كسبار مراقب تحركات البوليس الفرنسي في كسب، والرفيق بغداسيان حامي الرفاق الملاحقين في جبال كسب واسكندرون، والرفيق نوبار الذي شارك في معارك انتفاضة الجلاء في حيّ القلعة في اللاذقية وغيرهم من أبناء بلدة كسب الجبيلية في اللاذقية الذين غادر معظمهم إلى أرمينيا سنوات 1946-1947، واختفت أخبارهم لتظهر

كانت مهمة
النضال من
اجل الجلاء
والاستقلال
ورحيل القوات
الأجنبية عن
سورية فوق كل
شيء